

الدكتور جمال الأتاسي

وجهة نظر قومية

حول قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية



منشورات الطليعة
1999

الثورة والديموقراطية – آفاق تاريخية

ان البشرية في تقدم . فهي قد فككت الذرة وانتقلت الى عصر الفضاء ، ووصلت بين أقصى الارض واقصاها في لحظات، وما كان حلما من أحلام الإساطير أصبح واقعا ومعقولا . ألا أنه تقدم في مجال دون مجال، ويسحب لصالح فئات وطبقات ومناطق في العالم دون غيرها. وفي هذا العصر الذي نعيشه، عصر الامبريالية ان لم نقل الامبرياليات، فإن التقدم العلمي والتكنولوجي ما زال يسخر في آثير لتعزيز قوى التسلط والاستغلال، وضد تحرر البشر وحريتهم. فعالم الضياع ما زال عالمنا هذا الذي نعيشه، ليلقي بكل أثقاله في دنيا السياسة وأنظمة الحكم وفي تنظيم العلاقات بين البشر ، انه عالم يصنعه الانسان ولا يقوى على التحكم فيما يصنع ، بل وقد لا يتعرف الى دوره فيما يصنع ، عالم من الازمات والصراعات تتلاطم وتدور من غير ان تجد لها حلا ومخرجا ، واللامعقول ما زال يتحكم في آثير من حياة البشر وعلا قاتهم ، وحرية الانسان ما زالت مسلوبة من هنا أو هناك باشكال مختلفة. ولكن أمل الثورة بالمقابل، وأمل التغيير الجذرى لهذا الواقع، ليس حلما طوباويا يذهب اليه اناس مثاليون بعيدا عن الواقع وخارج دوامة الصراع ، بل هو جهد يبذله أفراد وجماعات وشعوب ، ويقدمون دمهم وحياتهم على طريقه ، تصديا لهذا الواقع ، وخوضا في صراعاته- وتناقضاته، للامساك بزمام تاريخهم، ولمعرفة العوامل التي تحرك صراعاته وتفجر تناقضاته وتصنع حرآته ومساره، وللتوجه به وتوجيههم نحوالاهداف التي نضج اليها وعي الانسان لانسانيته وللحرية التي ينشد . والتاريخ السياسي للبشر، أي تاريخهم الفعلي كأمم وفئات اجتماعية وطبقات وأحزاب ، وكأشكال للنظم والدول ، وكصيغ في تنظيم السلطات والعلاقات بين البشر توالت ، لم يتقدم كمحصلة لتطور متدرج في الوعي او لتراكمات كمية تجمعت ، بل تقدم عبر الصراعات والازمات وكانت له انتكاسات وتراجعات أو جمود وتوقفات ، وكانت له لحظاته السلبية التي فجرت بالنتيجة الثورات . وبالثورة ، أي بالإنتقالات النوعية والباترة جاء تقدم هذا التاريخ . ومن منطق التاريخ ومسار التاريخ ، ان الثورة جاءت اطوارا ، أي انها تعاقبت ثورات ، وفي كل ثورة تقدم البشر أطوارا من الوعي والتجربة و طورا من العقلانية، وطورا نحو الحرية والتحرر ونحو الانعتاق من الاستلاب والضياع . والثورات الكبرى التي اخذت بعدها الانساني والشمولي في تاريخ الشعوب التي تعيش اليوم على مسرح التاريخ والتي تعاقبت لتعطي الواحدة للتالية مرتكزات وخبرات ، رفعت الواحدة بعد الاخرى شعارا عاما واحدا ولو اختفت مضامينه بالنسبة لكل ثورة ، وهو شعار الديمقراطية كنظام سياسي تنشده لتحقيق حرية المواطنين وتحررهم ، أي أن تملك القاعدة العامة لجماهير الشعب مصائرها بيدها، ان يتحقق لها حرية الفكر والمعتقد وتكافؤ الفرص ، وان تكون لها ارادتها في حكم نفسها وفى بناء دولتها وتوزيع سلطات تلك الدولة وان تصنع القوانين الناظمة لحياتها وعلاقاتها، وتمسك بزمام مقدراتها وتاريخها...

وبهذا المفهوم الشمولي للثورة، كتغيير جذري لنظام سياسي واجتماعى سائد من خلال تطلع انساني وحضاري عام، ينقل الانسانية وعلاقات القوى الاجتماعية والشعوب الى طور جديد من الوعي ومن التقدم ، فان تاريخ البشرية في القرنين الاخيرين قد شهد صعود ثورتين كبيرتين ظافرتين ، كانت أولاهما الثورة الليبرالية كما تجسدت في الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ وفي امتداداتها والابعاد العالمية والانسانية التي اخذتها ، والتي تقدمت بمفهوم الديموقراطية السياسية . أما الثورة الثانية

فكانت الثورة الاشتراكية آما تجسدت في الثورة البلشفية لعام ١٩١٧ وفي امتداداتها وأمميتها وما أحدثته من تغييرات جذرية ، وما بشرت به من تغيير ثوري عالمي ، والتي تقدمت بمفهوم الديموقراطية الاجتماعية والاقتصادية .

ان العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم أو المسمى بالمعسكر الغربي ما زال ينتسب لتراث الثورة الليبرالية الاولى ، كذلك فان منظومة الدول الإشتراكية (ولو تعددت اليوم محاورها) أو ما يسمى بالمعسكر الشرقي فهي تنتسب كلها لتلك الثورة الاشتراكية أو الثانية . وبعد الحرب العالمية الثانية تفجرت حركات التحرر الوطني تباعا في أرجاء العالم الثالث عبر عملية خلع الاستعمار الكولونيالي ، مبشرة بميلاد ثوري جديد يجدد حيوية التطلع الثوري الى التحرير الكلي للانسان . ولقد أحدثت تلك الحركات بالفعل تغييرات عميقة في حياة شعوبها ونظمها كما احدثت تغييرات عالمية ايضا في حياة البشريةوعلاقات الدول والشعوب ، ولكنها ولو انها اعطيت اسم"الثورة الوطنية الديمقراطية " في العديد من مواقعها، فإنها لم تستطع أن تحدد بعد صيغتها الديمقراطية هذه ، ولم تقدم الا صورا وتصورات غير ثابتة لطموحاتها الى الجمع بين معطيات الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية في النظام الذي تبنيه أو تتطلع لبنائه . وهي صور وتصورات مازال يعوزها البعد النظري الذي اخذته سابقاتها، كما يعوزها النموذج الناجح الذي يتقدم أمامها . ولو أن بعضها حاول جاهدا أو ما زال يحاول ويعطي الامل والوعد. وفي هذا الإطار الاخير تقع ثورة الامة العربية، تلك الثورة التي ننتسب اليها ونعمل لتأخذ ابعادها وتقدم تجربتها.

***

ثورة الديمقراطية السياسية وثورة الديمقراطية الاجتماعية

ان الثورة الديمقراطية الاولى، أو الثورة البرجوازية الليبرالية، بدأت قبل قرنين . وجاءت بعد تمهيد طويل حمله عهد النهضة وعصر الانوار وحركات الاصلاح الديني ومنارات الفكر الفلسفي والعلمي. ونضال مرير لقادة الفكر العلماني . وجاءت وهي تحمل الوعد بتحرير الانسان من عبودية عهود الظلم والطغيان ومن أنظمة الحكم المطلق وعهود الاقطاع ، وبعلمنة الدولة والمجتمع وتحويل الناس من رعايا الى مواطنين ، وقالت بسيادة سلطة الشعب فوق كل سلطة وبحكم الاكثرية بالتصويت العام الحر ، وبضمان الحريات السياسية كلها وحرية الفكر والمعتقد، وباطلاق مبادرات الفرد والجماعةواقامة المساواة وتكافؤ الفرص ، ليكون ذلك مدخلها الى تحقيق الحرية الفعلية للانسان .

ان تلك الثورة قد أعطت قواعد ومفاهيم ترسخت وما زالت تشكل ركائز اساسيةلمضامين الحرية السياسية وفهم سيادة القانون الذي يصنعه البشر بإرادتهم الحرة كناظم لحياتهم وعلاقاتهم ومنافعهم المتبادلة . ولكنها ثورة ، إذا ما تحركت بها القاعدة الشعبية العريضة ، فقد سادت فيها ، بحكم الظرف التاريخي لمجتمعاتها وتطور القوى الاجتماعية فيها، الطبقة

البرجوازية وصعدت ، وبقوة رأس المال وعلاقات المال أمسكت بزمام السلطة وحدها وسيطرت ، وعززت النظام الذي يضمن هيمنتها وسنت القوانين التي تحمي مصالحها وامتداد ملكيتها ورأسمالها . وهكذا سخرت الليبرالية السياسية لصالح الليبرالية الاقتصادية وهيمنة الطبقة الرأسمالية ، لتسلب الكثير منها . وبعد الحكم المطلق ونظام الاقطاع ،

كان الانتقال الى النظام الرأسمالي وحكم رأس المال وما يملك من وسائل يبسط بها هيمنته ويمد استغلاله ويتحكم في حياة البشر . فبقوة المال والاستغلال تمكنت الاقلية من الاكثرية وحكمتها وفرضت فكرها وادوات هيمنتها، وحولت الكثير من القيم والقواعد الديمقراطية الى نماذج وصور شكلية. ولقد اخذ النظام الرأسمالي مداه وابعاده العالمية، واعطى بين ما أعطى الاستعمار في اشكاله واطواره المختلفة، كما أعطى على الطريق البونابرتية، وفرخ النازية والفاشستية، وليعطي في النهاية هذه الامبريالية بكل مقوماتها والوسائل الكبيرة التي تتسلح بها لبسط – هيمنتها العالمية وبسط هيمنة النهب والاستغلال .

اما الثورة الاشتراكية الكبرى ، ثورة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ، فلقد كان لها أن تفجرت في روسيا القيصرية ابان الحرب العالمية الاولى لتأخذ الابعاد التي أخذتها . ولقد مهدت لها ايضا مرحلة طويلة من التطورات الفكرية والسياسية والاقتصادية في العالم الغربي كله، ومرحلة طويلة ايضا من الصراعات القومية والطبقية والحروب والانفجارات الشعبية الثورية، ومن تقدم الوعي الطبقي في الغرب الصناعي وقيام التنظيمات الحزبية والنقابية، ومن تقدم الفكر الفلسفي الجدلي والفكر الاشتراكي في مذاهبه المثالية والمادية المختلفة وتقدم علم الاقتصاد السياسي وعلوم انسانية مختلفة .

وتعزز هذا كله بتقدم الفكر الماركسي وانتشاره كفكرجدلي نقدي مستوعب لمعطيات عصر بأكمله ولتناقضاته كلها، وكفكر كاشف لطريق الثورة الجديدة وكدليل عمل لقواها واحزابها .

لقد حدد ذلك الفكر منذ البداية طابعه العام في انه المحصلة الجدلية لتمثل الفلسفة الالمانية في عصره والاقتصاد السياسي الانكليزي ومعطيات الحركات الاشتراكية الفرنسية . انه بدأ من نقد الدين والفلسفة في صيغهما الايديولوجية القائمة ، أي كآيديولوجيات تسند هيمنة الطبقة البرجوازية السائدة، وتعمق في بحث مقومات المجتمع الرأسمالي وتقدمه الصناعي ومعطياته ، وفي الكشف عن عوامل ضياع الانسان وفقدانه لماهيته الانسانية في ظل نظام الهيمنة الطبقية . وكشف عن محدودية الديمقراطية البورجوازية وشكليتها فى نظام الملكية الفردية والاستغلال الرأسمالي ، وتقدم بمفهومه المادي الجدلي أو المفهوم " الاشتراكي العلمي " لتاريخ المجتمعات البشرية في مساره العام لتاريخ يحركه صراع الطبقات المتشكلة عبر تطور وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج . وفي وجه هيمنة الطبقة البورجوازية وأيديولوجيتها التقليدية ونظامها الرأسمالي ودولتها القائمة على الليبرالية السياسية شكلا وعلى دكتاتورية الطبقة كدولة وادوات سلطة وسيطرة ، تقدم الفكر الماركسي في تياره السياسي العام على أعتباره ايديولوجيا للبروليتاريا العمالية المتنامية بسرعة في المجتمعات الصناعية المتقدمة على غيرها، ليكون التعبير عن نضج وعيها الطبقي لمصالحها ودورها التاريخي وليكون الدليل الى تلاحمها وبناء حزبها الثوري وتنظيمها السياسي الاممي لتفجر ثورتها العالمية وتنهي نظام الرأسمالية والملكية الفردية وتقيم دكتاتورية الطبقة البروليتارية الاوسع امتدادا من غيرها في المجتمع وليكون ذلك مرحلة وتمهيدا لازالة نظام الطبقات ، ولتنتهي ايضا الدولة ذاتها كدولة طبقية، ولتزيل كل الوان الاستغلال و الاستبداد ولتحقق الديمقراطية المباشرة والشاملة وتقيم مجتمع الحرية والرفاه أي المجتمع الشيوعي .

ولكن ظروف التاريخ ، تاريخ الصراع ذاته، ونضج عوامل التفجر باستفحال التناقضات، بل وتقدم العمل السياسي والنضج الثوري السياسي أصلا على نضج لظروف والعوامل الاقتصادية ، فرضت ان تنفجر تلك الثورة لا في المانيا ولا في بريطانيا ولا حتى في فرنسا، بل في روسيا القيصرية المتخلفة صناعيا عن تلك الدول، بل وان تقوم أول ما قامته في اطار دولة واحدة وبلد واحد ولو ان هذا البلد أخذ سعة قارية أعطته ابعاد الاستراتيجية ومقومات لبناء تقدمه وحماية ثورته،فالثورة الاشتراكية هنا لم تلحق بها كما كانت تتوقع ثورات ناجحة في بلدان اوروبية غيرها . وقامت تجربة الاشتراكية في بلد واحد لتفرض نفسها كمركز استقطاب واحد وتوجيه واحد. وان صيغة تلك البداية ظلت تفرض نفسها كاسلوب في امتداد الهيمنة الايديولوجية ، مع كل ما طرأ بعد ذلك من تغيرات على الخارطة السياسية والجغرافية في اوروبا وفي العالم. ومن تعدد في النظم والتجارب الاشتراكية . لربما ان ظروف الحرب العدوانية من القوى الخارجية ضد تلك الثورة في بدايتها و ظروف حربها الاهلية ، ومن ثم ما احاطها به العالم الرأسمالي من محاصرة وتهديد، لم يترك لها اختيار آخر في البداية. ولكن الازمة التي مر بها لينين والقيادة البلشفية اللينينية عند بدايات انتصار الثورة معروفة ، و كانت أولا أزمة حول اختيار شكل الدولة وقيادة الدولة والحكم ، فالذي طرحته على نفسها تلك القيادة من خلال معطيات فكرها الايديولوجي نفسه.. هل يفترض ان تمر تلك التجربة الثورية اولا بمرحلة من التحالف والتعاون مع القوى البورجوازية الموجودة فعلا والمتعاملة معها، وما يستتبع ذلك من الحفاظ على بعض من الصيغ الليبرالية ، أم انها وقد توفرت القيادة الاشتراكية البروليتارية المتسلحة بالايديولوجية الماركسية والقادرة على السيطرة ، يمكن العبور فورا الى المرحلة الاشتراكية وأنجاز مهمات الديموقراطية الاقتصادية قبل كل شيء لتكون المدخل الى الديمقراطية الكاملة والى الشيوعية. وقامت الديكتاتورية البلشفية، وقض لينين وهو يحمل معه قلقه الكبير ، وتحسباته الكثيرة تجاه التحول البيروقراطي في الحزب والدولة . وجاءت بعد ذلك الستالينية بكل معطياتها ، انها قدمت في المجال الاشتراكي وفي انجاز مهمات الديموقراطية الاجتماعية والاقتصادية تجربة كبيرة كما أعطت بالمقابل بناء صلبا للدولة وأجهزتها وهيمنة ايديولوجية مطلقة وتخطيطا شاملا امتد الى كل مجال ، ونحتت المجتمع نحتا وحاولت نحت عقول البشر . انها أعطت تقدما كبيرا في مجالات كثيرة وأعطت تطورا سريعا للصناعة والتنمية والاقتصاد كله والعلوم ، وحققت على صعيد التنظيم الاقتصادي الاشتراكي قدرا كبيرا من المساواة ، ولكنها لم تعط حرية ولا ديمقراطية بل أعطت الستالينية وميراثها .

ان تلك الثورة قد أعطت ، وبخاصة في بداية نجاحاتها وهي محاصرة من كل جانب ، أملا كبيرا للانسانية وللطبقات العمالية الكادحة وللشعوب المستعمرة والمضطهدة، ولكنها لم تفجر ثورة بروليتارية عالمية بالمعنى الماركسي التقليدي للكلمة، فالديمقراطيات الشعبية في اوروبا الشرقية قامت في ظروف القتال والحرب وانتصار الجيش الأحمر على المانيا النازية ، والتجارب الشيوعية الاخرى كما تجسدت في ثورة الصين مثلا، كان لها مسارها الخاص والمستثنى ليعطى اليوم لاستثناءاته تلك الابعاد الخطيرة في عداءاته المطلقة للاتحاد السوفياتي وليسحب الى مواقع كثيرة في العالم ، وليعطى منحى أخر في محاولة الهيمنة الايديولوجية.

ولسنا الان بصدد الخوض فى طبيعة ذلك الصراع الذي ينعكس بنتائج سلبية على قضية الاشتراكية في العالم وقضايا التحرر الانساني ، والواقع أن الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية من حوله، في وقوفها ضد الاستعمار وضد الامبريالية ونفوذها في العالم وهيمنتها قد قدم سندا كبيرا لتحرر الشعوب من نير الاستعمار ومن السيطرة الامبريالية . ولكننا اذا ما ذهبنا للتأكيد بان الفكر والتطلع الاشتراكيين قد أصبحا سائدين لدى قوى التحرر والتقدم في العالم، فان واقع الأمر على الخارطة

السياسية ومن حيث المسار التاريخي لقضية الحرية، ان تلك الثورة الاشتراكية لم تستطع ان تنجز بعد وعدها الديمقراطي ، وان ما حققته من ازالة للملكية الفردية واستغلال الطبقة الرأسمالية ، لم ينه جميع الوان الاستغلال كمحصلة مباشرة لذلك ولم ينه ضياع حرية الانسان ، وعلى الصعيد الايديولوجي ، نجد ايضا انه جمد حيوية الفكر الماركسي نفسه كفكر جدلي نقدي يفترض فيه التجدد باستمرار ، واستيعاب الواقع المتغير باستمرار ايضا ، وأن يكون لا دليلا لنقد النظام الرأسمالي والحكم على تطوراته فحسب ، بل وان يكون دليل نقد متجدد لمسار تجربته الثورية ذاتها، وتحول بذلك الفكر الى مذهب رسمي للدولة، ليسخر كدليل تبرير،وليقيم نظام الهيمنة الجماعية للبيروقراطية لا الديمقراطية الشعبية والجماعية، ثم ان تلك النظم التي تدور في الفلك ذاته وتسمي نفسها " ديمقراطيات شعبية " على اعتبار انها على الطريق ولم تنجز بعد كل مهمات الاشتراكية، فان ديمقراطيتها تبقى ايضا شكلية وشكلا، ولا يعطى مسارها الراهن صيغة للوعد الديمقراطي أيا ما بلغت في اشتراكيتها الإقتصادية. ولا يقف الامر عند هذا الحد من جمود الوعد الديمقراطي في ما يقوم من أنماط للهيمنة السلطوية ومن تطويع الجماهير وتقنين للحرية، يقدمون تبريرا لها ضرورات أمن الثورة الاشتراكية وحمايتها من اعدائها ووقايتها من التخريب والارتداد، فثمة أزمة داخل تلك النظم الاشتراكية وثمة تناقضات بين الحاكمين والمحكومين فيها لا تريد الايديولوجيا الرسمية الاعتراف بها وهي في الواقع أزمة ديموقراطية، وثمة أزمة بين تلك النظم تعبر عن صيغ الهيمنة المفروضة لا الإختيار الارادي المستقل والحر لعلاقاتها، وهذه أزمة وطنية وديمقراطية ايضا، واذا ما مررنا من غير توقف على احداث المجر لعام ١٩٥٦، ومن بعدها على أحداث تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨، والتي لم تقدم الايديولوجيا الرسمية من تفسيرات لها الا تلك التفسيرات الدعائية التي تلقي تبعاتها على التآمر الامبريالي المتواطىء مع القوى التحريضية والقوى اليمينية المضادة للثورة ، والذي لا يقدم بالتالي أي تعليل او تحليل يتطابق مع الفهم الماركسي النقدي ومنظوره لتاريخ المجتمعات وصراعاتها. واذا ما مررنا على ذلك وغيره لنقف عند ما يقوم اليوم من صراعات وانقسامات بين النظم الاشتراكية التي تنتسب لايديولوجيا واحدة ، بل وأخيرا من صدامات مسلحة ، بحيث تكسرت الايديولوجيا الواحدة الى ايديولوجيات ، والمصلحة المشتركة في انتصار قضية الاشتراكية وانتصار قوى " التقدم والتحرر والاشتراكية " الى مصالح متعارضة فإن ذلك يعيد طرح مسألة منهاج الثورة الاجتماعية ومعطياته من جديد ، وكذلك اختيار تعدد طرق الوصول الى الاشتراكية .

ان " الصين الشعبية " بلد اشتراكي ولا شك ، ولقد حقق في ثورته وتجديد بناء أمته ومجتمعه انجازات رائعة ، ولكن مواقفه السياسية فى السنوات الأخيرة والصيغ التي خرج بها الى العلاقات الدولية،وأنتصاره أو أمداده لنظم وحكومات وحركات ضد الاشتراكية بل ومحالفة للامبريالية، وضد حركات التحرر الوطني في اسيا وافريقيا لمجرد أنها معادية للاتحاد السوفياتي ، وصولا الى انفتاحاته الاخيرة على اليابان والولايات المتحدة الاميركية وانتهاء بحملاته العسكرية الاخيرة ضد فيتنام، كل ذلك يطرح مشكلات حقيقية على الفكر الإشتراكي، تقف الايديولوجية الرسمية عاجزة امامها، كما تقف التعليلات التقليدية لصراعات المصالح القومية والنزاعات على الاراضي والحدود بل والصراعات بين القوميات من حيث تطلعاتها الامبراطورية للامتداد وبسط الهيمنة والنفوذ، وغير ذلك من الصراعات والتناقضات التي كان مفروضا ان تنهي الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية عواملها ومبرراتها.

لقد كان وعدا ديمقراطيا وانسانيا رائعا ، ذلك الوعد الذي تقدمت به الثورة الاشتراكية الصينية في بدايات حكمها تحت شعار ماو (اتركوا مائة زهرة تتفتح) وكان الأمل بتجربة أكثر نجاحا للديموقراطية الاجتماعية كما كان الأمل بخروج عن الجمود

وبتفتح ايديولوجي جديد ، وبتنوع في التجارب تغني قضية الحرية وتصب في إطار التحرر الانساني العام والخروج عن عهد الهيمنة الايديولوجية المطلقة والاستقطاب لتجربة واحدة ومركز واحد في العالم ، والخروج على مبدأ تقسيم العالم الى معسكرين وعالمين مفروض على شعوب العالم الثالث ، وهي تتحرر ، أن تقع في هذا الاطار أو ذاك وكل ذلك جاء رائعا في البداية وأعطى وعدا وأملا ... ، ولكن الأمور تغيرت بعد ذلك ، وباب الأزمات والصراعات ما زال مفتوحا ، بين القوى الاشتراكية ، والامبريالية وحدها تجني ثماره ، ليلقي بأثقال جديدة ، تعثر في حدود مختلفة نضال قوى التحرر والاشتراكية في العالم ، وتأخذ من رصيد الفكر الاشتراكي ولا تعطيه .

ان اعداء الاشتراكية والفكر الاشتراكي في العالم، وهم ولا شك اعداء التحرر الانسانى الشامل، من مستغلين وامبرياليين ورجعيين ، لم يعد لديهم من سلاح ايديولوجي وفكري يتصدون به للنزعة الاشتراكية السائدة لدى القطاعات الاوسع من الناس في العالم ولدى الطبقات المسحوقة والشعوب المضطهدة ، الا استغلال تلك الظواهر السلبية في عدد من التجارب والنظم الاشتراكية ، لالقاء البلبلة والتشكيك بجدوى الاشتراكية ذاتها ومعطياتها . ان افلاس الايديولوجيات البرجوازية في إعطاء منظورمستقبلي للانسانية و تاريخها، و ان حرصها على استمرارية تسلطها و استغلالها وعلى تعطيل حركة تقدم التاريخ ، اذ لا استمرارية لها بغير ذلك التعطيل ، هو الذي يحدد طبيعة تلك المواقف التي تتخذها من اخطاء التجارب الاشتراكية وعثراتها وبخاصة ما يتعلق بوعدها الديمقراطي ومناخ الحرية الذي توفره لمواطنيها. فالامبريالية الاميركية التي تنتهك حقوق الشعوب و حرياتها في العالم وتناصر جميع قوى الاستبداد والاستغلال والتمييز العنصري والنهب في العالم ، وتحرك المؤامرات والاجرام والحروب العدوانية وتغذيها ، لم تقدم رئيسها الأخير كارتر هذا ، إلا تحت شعار " حماية حقوق الانسان " وتتوجه بذلك الشعار بالتحديد في اتجاه الاتحاد السوفياتي و الدول الاشتراكية ، تدخلا واثارة وتنديدا ، بل وتضخيما للوقائع فضلا عن كثير من التزوير والتلفيق . وكما تقدمت الايديولوجية الفاشستية بنقدها لثغرات الليبرالية البورجوازية في الماضي، لتستخلص من ذلك موقفا عاما ضد المبدأ الديمقراطي وضد الديمقراطية السياسية والبرلمانية والحريات ، ولتحرض موجة من التعصب القومي والعنصري الاعمى ، ومن الردة ضد الديمقراطية ولتوقف بالتالي حركة التاريخ المتقدمة بتياراتها الجماهيرية في اتجاه الاشتراكية، كذلك تكرر الايديولوجية الرأسمالية الامبريالية الكومبرادورية ومن يتسلح ايضا بمنطقها من قوى التسلط والاستغلال والرجعة في العالم ، اللعبة ذاتها. لتتخذ من نقد الثغرات واستغلال التناقضات التي تعثرت بها الثورة الإشتراكية مطية لدحض قضية الديمقراطية الاجتماعية كعملية تحرير فعلي للانسان ودحض المبدأ الاشتراكي، ولتقف بخاصة ضد المد الثوري الذي تحرك في دول العالم الثالث المتوجهة بالضرورة في هذا الاتجاه لتبني تحررها وتقدمها ، ولتحرض موجة جديدة من العصبيات والتعصب ، ومن الارتداد لا ضد الاشتراكية فحسب بل وضد الديموقراطية ونهوضها بالوعي السياسي والوعي الطبقي للجماهير من حيث انه هو الطريق اليوم الى التحرر الحقيقي وهو الطريق الى الاشتراكية .

ونحن أيضا ننتقد ، وما دخلنا في هذه التفاصيل عن انتقادات القوى المعادية للتحرر والتقدم ، إلا لتبيان الفوارق ومنع الالتباس ، فالنقد الذي نمارسه لتجربة الثورة الاجتماعية ، والذي نطالب انفسنا وجميع الاشتراكيين والديموقراطيين بتعميقه أكثر بكثير واستخلاص نتائجه ودروسه ، يمكن أن يعتبر بصورة ما نوع من النقد الذاتي ، أو بالاحرى نقدا لمسار تاريخي يخصنا وتشدنا اليه الكثير من الاواصر ، إذ أننا ننتسب بفكرنا وتطلعاتنا ، أي بمضمون اساسي من مضامين ايديولوجيتنا في الثورة العربية أي ثورتنا الوطنية الديموقراطية ، الى تيار عالمي في الفكر التقدمي الاشتراكي ، وهو تيار الاشتراكية ومنظورها التاريخي القابل دائما

للتجدد ، ونقدنا انما يتوجه لا إلى القضية والمباديء الاساسية اللذان هما قضيتنا ومبادئنا وإنما الى نهج لم يستطع أن يحقق الوعد الديموقراطي ، وإلى الجمود الايديولوجي وإلى التعصب وإلى الهيمنة البيروقراطية ، وإلى كل الثغرات التي تعرقل هذا المسار في تحرير الانسان وتحرر الانسانية ، والتي كان بمقدور الفكر الاشتراكي العلمي ذاته ، من منظوره التاريخي والجدلي سدها والوقوف دون تماديها وتعطيلها ، وبمنطقه النقدي ذاته لو اتيح له مجال التفتح والتجدد ولو اتيح له مناخ الحرية والديموقراطية والتبادل الانساني .

***

النقد المزدوج طريق للاستيعاب

لقد جاءت الثورة الديمقراطية الاولى، ثورة الديمقراطية السياسية وحقوق الانسان، واعطت ما اعطته في تقدم الوعى الانساني- وما زالت لها استمراريتها في حياه المجتمعات الانسانية، وجاءت بعدها الثورة الاشتراكية وتجاربها التى قامت، واعطت ما اعطته ثورة "الديمقراطية الاجتماعية " تلك من تقدم في مفهوم التحرر الانساني كعملية تحرير ما زالت له استمراريته في فكرنا وحياتنا. ووجدنا أنفسنا، كما تجد نفسها اكثر القوى المتطلعة الى تجديد حيوية المطمح التحرري الثوري وتجديد قضية الديمقراطية كطريق وكعملية تقدم وعي وتحرير وكغاية، وجدنا انفسنا مطالبين بذلك النقد المزدوج لا للمجتمعات البورجوازية وما اعطته هيمنتها الطبقية وايديولوجياتها التمويهية ونظمها الرأسمالية في امتداداتها الامبريالية وسط استغلالها ومعطيات سوقها العالمية والمجتمعات الاستهلاكية التي بنتها وتبنيها باسم صنع التقدم على هذا الطريق ، بل وللمجتمعات والتجارب الاشتراكية التي جاءت باسم " دكتاتورية البروليتاريا " ومنظورات الهيمنة الايديولوجية . ولكن نقدنا الأخير هذا لا يمكن أن يدفع بأية حال ، وأيا كانت ردود الفعل من هنا وهناك وتحريضات الارهاب الفكري ، الى مواقف معادية فتناقضنا الرئيسي ليس معها وعداؤنا موجه ضد الامبريالية وحليفتها الصهيونية وضد نظم الاستغلال والاستبداد والرجعة ، ولا نقبل أن تسمى السياسات أو أشكال النفوذ التي يتحرك بها الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية ضربا من الامبريالية .

ثم ان هذا النقد لا يتعارض مع التحالف السياسي بل والاستراتيجي ان امكن ، والذي نطالب ان تقيمه النظم والقوى السياسية في الوطن العربي مع منظومة الدول الإشتراكية من خلال المصالح المتبادلة والموقف ضد الامبريالية، ولكننا وبالتأكيد نقف في وجه اية هيمنة ولو جاءت بصيغة ايديولوجية ونؤكد على خصوصيتنا القومية واستراتيجيتنا العربية الوحدوية اولا، اي على تجربتنا الخاصة وعلى حقنا في أن نستكشف بحرية الطريق الذى يوصلنا الى اهدافنا.

ثم اننا في هذا النقد نريد التأكيد على استخلاص مبدأ آخر سنعود اليه كثيرا ، وهو ان الديمقراطية بمفهومها السياسي ومفهوم حقوق الانسان، ليست شيئا مضى وفات زمانه، بل هو في المستقبل وهو مطلب ملح لا بد ان يتقدم مع كل مطلب اخر كضمان له ودليل،كآذلك فان الديمقراطية الاجتماعية ليست تجربة اعطت ما اعطته من نماذج وانتهى الأمر عندها ، بل هي طريق مستقبلي ايضا قابل للتجديد في صيغ جديدة ، ومن هنا يأتي ذلك الشعار العريض الذي تحمله الحركات الوطنية التقدمية في اكثرها، عن

ضرورة الجمع يين مهمات الثورتين ، الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية، في استراتيجية واحدة، تنهض الى مستوى استيعاب المعطيات الجديدة لهذا العصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما طرأ على علاقات البشر وتركيب الطبقات والفئات الاجتماعية من متغيرات. انها استراتيجية لم تتحدد بعد كل التحديد، وليس امامها بعد من نموذج يمثلها في التطبيق والتحقيق، ولكنها تطرح نفسها كضرورة ، والاحساس الملح بتلك الضرورة دافع أساسي من دوافع الثورة، و ما من ثورة قامت طبقا لنموذج متحقق امامها او قبلها بل من خلال حوافز وضرورات ، ومن خلال تطلع لمطالب واهداف . ثم ان الثورات شأنها شأن الاحداث والمتغيرات الكبرى في التاريخ، لا تعود وتتكرر على منوال واحد، هذا اذا ما قصدنا بالطبع الثورات والمتغيرات الجدية التي تدفع مسار التاريخ . انها استيعاب لتجارب واكتساب لخبرات تستكشف بها حركة التاريخ وطريقها الى المستقبل .

فالقول بالديمقراطية السياسية لا يعني العودة الى الثورة الليبرالية ، ولا القول بالثورة الاشتراكية يعني العودة الى الثورة البلشفية ولو على الصورة التي جاء بها لينين، ولا الجمع بينهما يأتي بعملية توفيق او ترتيب لمراحل واطوار كما جاءت أو كما يحسبها المولعون بالوقوف عند ترتيب سابق لمراحل التطور الطبقي في سياق التاريخ. فالتكوين الطبقي للدولة والمجتمع واقع ، والصراع الطبقي واقع ايضا ودافع ، ولكننا اليوم امام معطيات جديدة لا يمكن استيعابها والحكم عليها من خلال تنظير ايديولوجي صيغ قبل عشرات السنين ، بل هي تطالب بتنظير جديد ايضا، وكما قال كارل ماركس " لا يكفي ان تتحرى الفكرة ان تتحقق، بل لا بد ان يتحرى الواقع الفكرة " . والى الذين عملوا أو يعملون لتكرار نماذج مضت ، او جاءت في ظروف تاريخية غير ظرفنا الذي نعيش ، نسوق ايضا قول كارل ماركس نفسه حين كتب في مقدمة " ١٨ برومور للويس بونابرت " هذه الفقرة " لقد قدم هيجل في احدى كتاباته هذه الملاحظة، وهي ان الاحداث والشخصيات الكبرى جميعها تتكرر على حد قوله مرتين . ولكنه نسي ان يضيف انها تأتي في المرة الاولى كتراجيديا جدية ، بينما لا تأتي في المرة الثانية الا كمهزلة ".

واذا كان الحديث عن استخلاص نتائج ومرتكزات متجددة من تجربة الثورتين الكبيرتين في تاريخ عالمنا الحديث . الثورة الديمقراطية العلمانية كما تحققت ثم سلبت، والثورة الاشتراكية العلمية كما تحققت ثم تمذهبت وتجمدت ، لننتقل الى الطور الثالث الذي نحن منه ومررنا به وما زلنا نسير ونتعثر ، وهو الطور الذي نقلتنا اليه ثورات التحرر الوطني لشعوب العالم الثالث والذي يطرح مسألة " الثورة الوطنية الديمقراطية " فلا بد من القول قبل مواصلة الحديث ، ان المسائل التي نطرحها على أنفسنا كعرب في هذا الاطار ، إذا كان لها بالضرورة خصوصيتها (وما من ثورة في الواقع ، ماضيا أو حاضرا ، الا ولها خصوصيتها ، وما من ثورة الا وقامت في اطار دولة وأمة أو قطر) فلا يمكن عزلها بأية حال عن الجو الانساني العام ، فما من ثورة تاريخية إلا ولها ايضا عموميتها وابعادها الأممية وفعلها في / وتفاعلها مع التيارات الفكرية والسياسية الكبرى في العالم .

واذا لم يكن من مجال هنا للخوض في معطيات تلك التيارات فمن الواضح اننا ونحن نؤكد على خصوصية تجربتنا القومية ومعطيات تاريخنا العربي في إطار التاريخ الانساني العام ، انما نطمح ايضا الى تمثل تيار فكري وسياسي انساني عالمي وأن نصب فيه ايضا ، وهو التيار التقدمي التحرري الاشتراكي الذي يقف ضد الاستغلال والاستبداد بكل اشكالهما ويتطلع الى نظام أممي جديد ويتطلع للتحرر الكلي للانسان ، ويقف دائما الى جانب قضايا الطبقات المحرومة والشعوب المضطهدة ، وينادي بتحالفها وتعاونها ضد مستغليها وظالميها واعداء تقدمها وتحررها . ثم أنه من الواضح اليوم ان هناك معطيات فكرية وسياسية جديدة في اطار ذلك التيار العام ، وتشهد السنوات الاخيرة إفاقات جديدة للفكر الانساني التحرري ومحاولات عديدة لاستيعاب متغيرات

العصر ، بدءا من ذلك النقد المزدوج للظروف والعوامل والقوى التي تسلب من حرية البشر وتقيدها ، لا في المجتمعات الرأسمالية وحدها بل وفي تلك الآخذة بالمناهج الاشتراكية ، وليس في المجتمعات الصناعية المتقدمة وحدها ، بل وفي تلك الآخذة بالنمو أو النامية وما ينعكس عليها أو تعكسه هي ايضا من انماط جديدة من استبداد ومن سلب حرية الانسان وحقوقه. وهي تعمل على استيعاب المتغيرات التي يفرضها على مسار التاريخ الانساني وعلى الواقع الاجتماعي والتوزيع الطبقي وصراعاته ، العلاقات الجديدة التي تبسطها الامبريالية ورأسمالية الدولة في تغذية انتشار "المجتمعات الاستهلاكية " ، وما تعكسه المتغيرات في وسائل الانتاج وصيغه وصيغ التبادل للتكنولوجيا الحديثة وتدخل الهيمنات البيروقراطية والتكنوقراطية وما يطرح من مسائل حول اعادة صياغة الدولة العصرية وعلاقاتها الديموقراطية وما يفترض أن يقوم من رقابة شعبية ومن "إدارات ذاتية " ...

ان هذا التيار ولو انه لم يعط بعد قيما فلسفية وفكرية كبرى تستخلص معطياته كلها وتحد طبيعة مساره التاريخي ، فإنه يطرح أزمة العصر ويقدم اجابات على كثير من مسائلها ، ويمكن اجمال ذلك التيار الفكري والسياسي التحرري بأنه فكر " ديمقراطي اشتراكي " ، هذا مع تقديم كلمة " ديمقراطي " لأنها هي التي تحدد أولا مساره العام في إطار التوجه ضد كل اشكال الاستغلال والاستبداد . وهو يحمل تحت هذا العنوان معطيات جديدة يبشر بها مفكرون وقوى اجتماعية وسياسية وأحزاب تقدمية ويسارية بل ودينية أيضا.انها تضع الديمقراطية مبدأ وطريقا وغاية ، كما تضعها حكما بينها وحكما شعبيا عاما عليها ، يأخذ أكثرها بالاشتراكية العلمية ليضعها في المسار الديمقراطي وليس على حسابه ، وينادي ببناء تحالف تاريخي عريض واستراتيجي لطبقات وفئات اجتماعية متعددة تجمعها المصالح المشتركة والقناعات المشتركة في الديمقراطية وفي التوجه بها ومنها نحو الاشتراكية ، وان يشكل هذا التحالف قاعدة للنضال والتغيير واساسا لبناء نظام جديد .

كما يجمع بينها موقف عام ضد مادية النظم البرجوازية ومفاسدها وفسادها ، وهي ترفض كل أساليب الهيمنة السلطوية من فوق ، الفردية منها أو الجماعية، وترفض كل الدكتاتوريات بما في ذلك " دكتاتورية البروليتاريا " أو ما يسمى بذلك ويرفع من أهداف . هذا ونلاحظ أن العديد من الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، وانسجاما منها مع هذا الواقع ، قد انزلت من برامجها ومقولاتها الايديولوجية ذلك المبدأ اوالشعار. وأكثر من ذلك فإن أكثر مفكري تلك الاحزاب أوالتيارات والقوى اليسارية ، أخذت تعيد ، وعلى ضوء معطيات الواقع الذي فرض نفسه ، تقييم دور القيم الروحية التي جاءت بها الاديان السماوية ، وما غذته في الماضي وما يمكن أن تغذيه من نزعات ثورية لدى قوى وقطاعات واسعة من الناس ، وما لتلك القيم من فعل في بناء اخلاقية البشر ووجدانهم وما لها من دور في توجيه حياتهم وعلاقاتهم والتي اثبتت ترسخها عبر التاريخ ومتغيراته ، لدى قطاعات واسعة من البشر في المجتمعات الانسانية كلها . انها لم تعد تنظر لتلك القيم كمجرد بنى فوقية وايديولوجيات مثالية ترتبط بمرحلة تاريخية معينة من التطور أو بسيطرة طبقة معينة ، بل كحوافز انسانية عميقة أدت وتؤدي دورا فعالا في الدفع بقطاعات واسعة من الجماهير الى الوقوف ضد الظلم والاستغلال والى جانب المحرومين والمطالبين بالعدالة والحق وتنقلها الى مواقع التقدم والاشتراكية ، بل وتؤدي دورا فعالا في الوقوف بوجه طغيان النزعات المادية والفردية التي تستشري في المجتمعات وتمتد. ان عددا من أقطاب الفكر الماركسي اخذوا يراجعون مواقفه من قضية الدين ويستكشفون في الفلسفة الماركسية واطروحات ماركس معان ايجابية بهذا المنحى، كذلك الأمر بالنسبة لكثير من المفكرين المسيحيين التقدميين في الغرب الذين يراجعون المواقف السلبية من الماركسية واهدافها ، و يرفدهم مفكرون ديمقراطيون ثوريون ايضا وهذا كله يجرى لا في سبيل ايجاد

توافق او تطابق ايديولوجي او تلفيق ايديولوجية مشتركة ، فذلك غير صحيح وغير ممكن، وانما في سبيل تحديد الأرض الاجتماعية والسياسية المشتركة التي يبنى عليها تحالف تاريخي جديد ونضال مشترك واستراتيجية مشتركة للتغير. وان هذا الذي يطرحه مفكرون غربيون ليس نسيج وحده ، بل وان له امتدادات وحوافز موازية في إنحاء عديدة من العالم ، بل وفي اميركا اللاتينية .

ان المناضل اليساري الثوري الشهيد شي غيفارا نفسه ، والذي قال، ومن خلال تجربته النضالية المريرة هناك .. " عندما يأتي المسيحيون بدافع مبدئي أصيل الى الثورة ، عندها تتعزز ثورة اميركا اللاتينية ولا تغلب " واليوم يأتي مسيحيون مبدئيون الى الثورة ، وينادي الراهب الشاعر" ارنستو كاردينال " من نيكاراغوا .. لبيك غيفارا ،ولبيك كماركسي ايضا ، والثورة الفيتنامية مثال كبير وغني جدا بالتجربة الثورية في هذا المضمار ، وذلك قبل أن تدخل اخيرا في اطار الهيمنة الايديولوجية وسيادة"الحزب القائد " فهي ما قويت على تلك الوقفة النموذجية والرائدة ضد نظام التابعية للامبريالية وضد اقوى قوة امبريالية في العالم ولم تنتصر ، إلا عندما نجحت في بناء ذلك الاندماج الوطني العريض لجماهيرها وراء برنامج استراتيجي مشترك واقامت ذلك التحالف العريض لقواها الاجتماعية والسياسية بما فيها الدينية . ونهضت بتنظيرها السياسي الى ارفع مستويات العصر بحيث شدت اليها تعاطف جميع قوى التحرر والديمقراطية في العالم معها ، بما فيها قوى داخل المجتمع الاميركي نفسه .

ونحن ايضا في وطننا العربي كانت لنا تجربة في هذا المضمار ، ونقصد بها تجربة نهوضنا القومي الثوري في الخمسينات والستينات ، في انتصار حركات تحررنا الوطني ضد الاستعمار وضد الامبريالية ، وفي محاولات التقدم على طريق بناء وحدتنا العربية وبناء دولة عصرية ، واتيحت لقوانا الوطنية التقدمية فرص لتبني تجربتها في "الثورة الوطنية التقدمية " وهي تجربة تعثرت وشهدت في السبعينات تراجعات وتحول ، ولكنها ما زالت تطرح علينا مهماتها وطريقها ، ولا خيار لنا الاها والا بقينا في ضياع التمزق والتعثر .

وقبل أن ننتقل الى الحديث عن طبيعة تلك " الثورة الوطنية الديمقراطية " ومهماتها ومراحلها واطوارها ومكانها في الصراع العالمي القائم ، لا بد لنا من أن نستبق ذلك لنقول من البداية ، بأننا لا نأخذ بها من حيث انها تقدم نظرية عامة جديدة في الثورة وفلسفة جديدة للتاريخ ، أو من حيث انها تقدم في تجاربها المتنوعة والمتعددة بعدا عالميا شموليا، كما كان الامر بالنسبة للثورتين السابقتين او لما طمحتا أن تكونا، فهي في خصوصيتها واطرها الوطنية والقومية ، تأخذ من تجربة الثورتين وتأخذ بمهماتهما معا ، ولكنها تجد نفسها مطالبة في الوقت ذاته ان ترتفع الى مستوى العصر، وأن تصب بتجاربها في ذلك التيار الثوري الانساني العام الذي يتمخض ، والذي يطمح الى تغيير ثوري شامل على مستوى البشرية والعلاقات بين القوى الاجتماعية والشعوب والدول والى نظام اممي جديد .

***

الديمقراطية كمعيار للتقدم

لقد أكدنا فيما تقدم على الطابع العام والشمولي للثورتين الكبيرتين ، ثورة الديمقراطية السياسية وثورة الديمقراطية الاجتماعية وعلى استمراريتهما وتداخلهما في حياة البشر كقناعات وقيم . وأيا كان الانتقاص منهما هنا أو هناك أو السلب الذي يأخذ منهما ، فإنهما تظلان تشكلان حوافز في حياة البشر وفي تنظيم العلائق الاجتماعية بينهم وفي التشريع وسن القوانين واقامة النظم ، كما كانتا وستظلان حوافز للتغيير ،وترسمان مسار التقدم وأهدافه ، لتصبح قضية الديمقراطية وهي المعيار الحقيقي للتقدم . انها قضية الحرية وقد انزلها نضال البشر ضد الظلم والاستغلال ، من ابراج التأمل الفلسفي والمقولات الميتافيزيقية الى ارض الواقع ، لتصبح قضية تحرر وتحرير ، ولتوضع في سياقها التاريخي ، أي في حياة المجتمعات الانسانية وصراعاتها ، وليصبح التاريخ بها تاريخا هادفا ، وتاريخا يصنعه البشر .

وإذا ما أتينا الى الوقائع ، نجد مثلا ان اعلان حقوق الانسان الذي جاءت به الثورة الفرنسية الليبرالية بين عام ١٧٨٩ وعام ١٧٩١ ، ما لبث أن أخذ امتداده وشموله كمباديء ناظمة ، وكمطالب انسانية تقول بها المؤسسات الدولية كلها ، وهو ما زال يفرض مقولاته على أكثر نظم العالم لتنص على مبادئه دساتير الدول وتشريعاتها ، ولو أن الواقع والتطبيق يسلب منها الكثير . كذلك فإن ما جاءت به الثورة الاشتراكية، أو ثورة الديمقراطية الاجتماعية من معطيات ومقولات ، في تسييس الاقتصاد وظروف الانتاج وعلاقاته ، وفي ربط ممارسة الانسان لحقوقه السياسية بخلق ظروف من تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع تمكنه من تلك الممارسة ، وفي التنهيج الاقتصادي والاجتماعي العام وخطط التنمية الشاملة للنهوض بالمستوى العام للشعب وارضاء حاجاته وغير ذلك من الأمور التي تعمقت لتفرض اتجاهاتها العامة على المستوى الانساني ، ولنجدها في بيانات المؤسسات الدولية وفي مقولات النظم ودساتير الدول ، ولو أن واقع الاستغلال الطبقي والهيمنات البيروقراطية مازال يحد من جدواها أو يبعدها عن اهدافها .

واذا ما أخذنا كمثال ايضا مسألة الملكية الخاصة ، تلك المسألة التي تشكل نقطة افتراق ومحورا للصدام بين الليبرالية والاشتراكية ، نجد في الواقع ، ان الثورة الليبرالية في نزعتها العقلانية وفي دفعها على طريق علمنة الدولة والمجتمع واقامة العلاقات على اساس المصالح والمنافع ، فقد نزعت من الاساس عن الملكية الخاصة صفة القدسية وصفة الحق المطلق الذي كان مرتبطا بمرحلة الاقطاع ونظم ملوك الاقطاع والطوائف والنظم الكنسية ، لتجعل منهما وظيفة اجتماعية وعلاقة اجتماعية ، وهي ولو انها اعطت نظام الاستغلال الرأسمالي فقد اعطت ايضا التمهيد للثورة الاجتماعية . وإذا ماجاءت الثورة الاشتراكية بعد ذلك لتربط قضية تحرير الانسان واقامة مجتمع الحرية والعدالة بنزع الملكية الخاصة وجعلها ملكية عامة تديرها الدولة أو يديرها العاملون والمنتجون بأنفسهم ، فإن ذلك النزع ولو في مجالات أو حدود لم يعد اجراء خاصا بالاشتراكية والنظم الاشتراكية . فما من دولة اليوم ، الا وسبحت فيها ملكية عامة وقطاعات عامة في الاقتصاد ، ومن هذه الناحية فإن المجتمعات الرأسمالية نفسها قد فقدت صفتها "الليبرالية التقليدية في اطلاقها . فاقامة قطاع عام في الانتاج وفي الاقتصاد الوطنى عامة لم يعد شيئا خاصا بالنظم التي تأخذ بالمنهج الاشتراكي أو بالطريق اللارأسمالي . واذا كان وجود القطاع العام بالنسبة لنا ليس

بذاته او لوحده الدليل على الاشتراكية ولو شمل الاقتصاد كله، اي ليس لوحده دليل الوصول الى تحرر الانسان ، فليس هذا موضوع بحثنا، وكل مقصدنا من هذه الاشارة التأكيد على ناحيتين : أولاهما ما أصبح قائما من تداخل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية بحيث لا يمكن الفصل بينهما ، وثانيهما ذلك المنحى العقلاني الذي أخذت به المجتمعات المتقدمة على غيرها أو التي نسميها بالعصرية والحديثة ، في بناء حياتها وعلاقاتها ، والذي نعنيه دائما عندما نقول بالتحديث والأخذ بروح العصر كمدخل لبناء تقدمنا وتمثلنا للتجارب الانسانية. انه تراث انساني في تقدم وعي البشر ، وانها خبرات لا بد لنا من تمثلها واستيعابها ليكون لها فعلها في تطوير الوعي السياسي والاجتماعي لجماهير شعبنا وهي تتقدم على طريق التحرر فلا يقعدها التخلف ولا يصدها التعصب . واذا كنا نقول بالتغيير الثوري فما من ثورة تقوم اليوم الا ومطلوب منها أن تتمثل تجربة ما سبقها من ثورات ، هذا اذا ارادت أن تكون تاريخية وبنت عصرها ، لا أن تكون تفجرات وانقلابات تمضي عارضة أو ترتد الى مواقع التأخر والعجز.

***

من العام الى الخاص
ثورات التحرر الوطني

وكما أكدنا على ما هو عام وانساني مشترك ، فلقد أكدنا بالمقابل ان الثورة تقوم بالضرورة في اطار مجتمع وشعب . لتأخذ من ذلك خصوصيتها ومسارها الخاص ، ولتتعدد تبعا لذلك التجارب ونماذج التطبيق ، وفقا لما تفرضه طبائع الحياة والعلاقات الواقعية لذلك الشعب والمجتمع وطبيعة الصراعات والتناقضات التي تحرك مسيرته ، ومستوى تقدمها ونضجها . ولقد أشرنا ايضا الى مسألة الوعي الثوري والى التمهيدات التي سبقت التغيير الثوري وبشرت به .

وإذا ما انتقلنا الآن حسب السياق التاريخي الذي أخذنا به ، الى ثورات التحرر الوطني لشعوب العالم الثالث والمسائل التي تطرحها ، نجد أن تلك الثورات اذا ما أعوزها ذلك التمهيد الفكري والفلسفي (أي النظري) الذي سبق الثورتين الكبيرتين ، بحكم تخلفها التاريخي والحضاري ، فإنها بالمقابل لم تأت معزولة عن تيارات الفكر الثوري العالمي ومعطياته بل وكان لبعض تلك التيارات امتدادات فيها احيانا وتجمعات أو احزاب تنتمي اليها . ثم أن ميراث الفكر والفلسفة في عصرنا ليس حكرا لأحد ولا ملكا لطبقة أو دولة أو أمة ، وكان امام القيادات المثقفة لتلك الثورات أن تغتني من ذلك الميراث وان تتمثله كدليل وخبرات لفهم واقعها نفسه والتحرك به ولاستكشاف طريقها الى التحرر والتغيير . فالتمثل كان هو المطلوب لا النقل ، أي تحويله الى دليل لانضاج وعي عام مطابق لحاجات الواقع ، لا الأخذ به كما جرى في كثير من الحالات ، كايديولوجيات وتصورات جاهزة مسبقا ، وكأنها خاتمة المعرفة ، وليس لنا إلا أن نمد يدنا الى جعبتها لنستخرج منها لوائح للتطبيق ، وقواعد قطعية للحكم على مسار

الأمور حاضرا ومستقبلا . ولقد ساعد على مثل هذا النقل الفج والمستعجل ، لا قصور التمهيد النظري والمستوى الفكري الذي كانت عليه القيادات التي وضعتها ظروف النضال على رأس حركات الجماهير فحسب ، بل وساعد عليه بوجه خاص تلك العفوية التي اندفعت بها أكثر حركات التغيير الثوري في اقطار العالم الثالث ووطننا العربي من بينها ، فحركة النضال وفرص التغيير المتاحة كانت تسبق التخطيط الفكري والتنظير ، مما يغري باختيار الطريق الممكن والاخذ بما هو جاهز ومستمد من التجارب الثورية للشعوب الأخرى . تلك مسألة تفرض نفسها في البداية ، ولكن العملية الثورية ما ان تأخذ طريقها وتواجه مسائلها الخاصة، ويصبح مشروعها التغيير الشامل وبناء نظامها الثوري ، الا وتكون مطالبة بأن تقدم فكرها ومنظورها او نظريتها . فما كان جاهزا لا يطابق دائما حاجات واقعها ومتغيراته .

انها مسألة الايديولوجية ودورها والصراعات التي تدور من حولها ، وستكون لنا وقفة عندها. ونعود الى الوقائع التي نحن بصددها، والى معطيات ثورات العالم الثالث . والواقع ان تلك الثورات اذا ما تعثرت في أكثرها وبخاصة عندما انتقلت الى طور بناء نظامها الوطني ودولتها القومية، فان بعضها قد تقدم و اعطى . لقد اعطى نماذج رائعة في حركة نضاله وصلابة ذلك النضال، وفي شق طريقه الى التحرر، وفي طريقة تمثل قياداته للتجارب الثورية الانسانية. وفي صياغة برنامج استراتيجي لثورته الوطنية وفي بناء الوحدة النضالية لجماهير شعبه، وصولا في النهاية الى بناء وحدته القومية والى تحقيق الكثير من اهداف نضاله في صيغ متقدمة، والمثال الذي يتقدم شاهدا امامنا دائما ما جاءت عليه الثورة الفيتنامية في مراحلها المختلفة، هذا من غير ان نعطي لانفسنا بعد حق الحكم على التطورات التي تمر بها في مرحلتها الراهنة.

ولا نريد هنا، كما وانه ليس بمقدورنا، ان نحيط بثورات التحرر الوطني في تنوعها وتعدد مسالكها ودروبها. ولا ان نستكشف فيها معالم نظرية لهذه الانماط من الثورة . فما اردنا التأكيد عليه، وما هو واضح امامنا من تعثر الكثير منها ، وبخاصة من تعثر حركة ثورتنا العربية، ان من لم ينهض منها لمستوى العصر ومعطياته، بل لم يستوعب على ضوء ذلك خصوصية ظروفه القومية، وما تتطلبه، ولم يتوصل الى منهج صحيح في التقدم وفي بناء اندماجه الوطني والقومي ، اي من لم يصل منها الى منهج وطني ديمقراطي متقدم كان مآله الارتداد والنكس ، والوقوع تحت قبضة انماط جديدة من الاستبداد الفاشستي الشرقي ، او السقوط من جديد في مواقع السيطرة الامبريالية او التابعية لها او في مواقع الهيمنات الاخرى و التابعية الايديولوجية التي توقف مشروعه الثوري ، او تخرجه عن اطاره الوطني والقومي،ذلك الاطار الذي لابد منه لبناء وجوده ومقومات وجوده المستقل .

ان الكثيرين من المفكرين الثوريين ومن انصار الحرية والتحرر في العالم ، قد توجهوا بأنظارهم وافكارهم، وبخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، نحو تحول امكانات التفجر الثوري من الغرب ومن الدول المتقدمة صناعيا، نحو اقطار العالم الثالث وراهنوا على عدد من ثورات التحرر الوطني من خلال نضالها الصلب والرائع ضد الاستعمار القديم فالجديد، أو ضد الامبريالية وضد نظم الاستبداد والتابعية والرجعية ، وعلى انها من خلال نضالها العنيف والطويل ومن خلال ما عانته وتعانيه شعوبها وطبقاتها المحرومة من ظلم مزدوج ومن استغلال مضاعف، لا بد ان تعطي آفاقا جديدة واكثر جذرية لتحررها الانساني وان تقوى في النهاية لا على تدمير مواقع الاستعمار والاستغلال والاستبداد على ارضها فحسب، بل وان تسقط معه مخلفات قرون من التأخر والانسحاق، وان تقدم صياغة جديدة لقضية الديمقراطية في مقوماتها السياسية والاجتماعية، كقضية حرية وتحرير معا، على اعتبارها سبيلا لا استغناء عنه لصياغة اندماجها الوطني والقومي وتصفية تركة الماضي ودخول تاريخ العصر ، وان تعطي من

خلال ذلك توجها جديدا نحو الاشتراكية وتضيف تجربة انسانية جديدة بهذا المنحى ، وكذلك تفعل في خروجها عن إطار الهيمنات الكبرى الممتدة بشكل أو بآخر في العالم . ويكفي أن نتذكر بهذا الصدد ، الصدى العالمي والتفاؤل الكبير الذي أعطاه " مؤتمر باندونغ " وما أعقبه في الخمسينات ، ولو في المستوى السياسي على الأقل، من تباشير في هذا الاتجاه . واذا كان هذا الرهان مازال قائما ، واذا كان مخاض التغيير الثوري ما زال يتأجج في اقطار العالم الثالث كأمل كبير من آمال التحرر الانساني ، فإن الوقائع الايجابية والتجارب الناجحة على هذا الطريق في بعض المناطق تقابلها ثغرات ووقائع سلبية وارتدادات رهيبة في مناطق كثيرة أخرى. ومنطقتناالعربية مثال كبير . وكما تزدحم فيها كبرى التناقضات التي تطالب بالتغيير الثوري ، كذلك تدخلها كبرى الصراعات والمصالح الدولية ، وهذه المنطقة بعد ان اعطت قبل غيرها تباشير ثورة قومية تقدمية معادية للامبريالية، تواجه اليوم التعثر الكبير وتجمد مشروعها الثوري ، وثمة ارتدادات اخرى كثيرة من حولنا في آسيا وأفريقيا .

ان التفاؤل الكبير الذي وضعه مفكر مناضل كفرانز فانون (وكما سجله في كتابه " المعذبون في الارض ") في حركة التحرر الوطني لشعوب أفريقيا لم تأت الوقائع دائما مطابقة لها . فعملية خلع الاستعمار بالعنف وبالنضال الثوري الشعبي ، كما عاشها وفكرها فرانز فانون ، اذا ما جاءت وفرضت نفسها كضرورة تاريخية ، فإنها لا تضع عفوا وبالضرورة وبحركتها الذاتية وحدها ، نهوض الأمة وبعث ثقافتها وتراثها في صيغ انسانية جديدة، وبناء شخصيتها ووحدتها القومية ، ولا تضعها عفوا بالضرورة على طريق الحرية والتقدم ، بل لابد لذلك ، وبخاصة بعد خلع الاستعمار القديم ، من مقومات اخرى لكي تتقدم نحو اهدافها ولا تنتكس كما انتكسنا .

كذلك ايضا فإن التفاؤل الكبير الذي حمله المقاتل الثوري شي غيفارا في تفجير الف بؤرة عنف ثوري في ارجاء العالم الثالث في وجه الامبريالية والنظم التابعة ، لم يعط ثماره على الطريقة التي بشر بها ، وانتهى تفاؤله في النهاية الى يأس كبير ، ولقد اخمدت أكثر تلك البؤر وقتل معها . ولكن فرانز فانون قض وهو يرى ثورة الجزائر التي اسهم بفكره فيها تشق طريقها الى الانتصار. وغيفارا اسهم في ثورة نجحت وحققت انتصارها وهي ثورة كوبا .

هذه وغيرها نماذج اعطت تجربتها من حيث تقدمت ومن حيث توقفت ، وهي ثمينة في جوانب عديدة منها ، ولكنها لم تعط امتدادا تاريخيا ولم تضع الثورة على طريق المستقبل . والذين حاولوا نقلها والتشبه بها ، لم يتمثلوا تلك التجارب في شمولها ، فجردوها من مناخها الخاص ومن وعيها المطابق لظرف معين ، فراحوا ينقلون بتجويد بعضا من مقولاتها أو تطبيقاتها ، كمقولات "العنف الثوري " و" البؤر الثورية " بل وراح بعضهم يتجول بتلك " البؤر " ومناضليها بين القارات ، ولكنهم ما زادوا على أن قدموا نماذج فوضوية لها في العالم ، تأخذ من قوى الثورة ولا تعطيها ، وتلهب المشاعر سلبا أو ايجابا تجاهها ولا تتقدم بحركة الوعي والتنظيم ولا تمتد في قلب حركة الجماهير وتتسع ، وبالتالي لا تعطي رصيدا جديا لأية بؤرة للنضال والتغيير تمتد على أرض واقعها ومجتمعها .

ان مثل هذه التجمعات أو التفجرات الفوضوية قد عرفتها العديد من المجتمعات ، كالمجتمع الفرنسي مثلا قبل الثورة البرجوازية وكالمجتمع الروسي مثلا قبل الثورة البلشفية ، أي مجتمعات كانت تعيش مخاضا ثوريا ، ولكن تلك الحركات الفوضوية واللاديمقراطية من حيث المبدأ ، كانت تعبيرا عن أزمة العمل الثوري قبل أن يشق طريقه ، بل وعندما شق طريقه نحو التغيير الثوري الفعلي كثيرا ما وجدت نفسها متعارضة معه أو ضده . اننا لا نستطيع الا أن نحمل شعورا بالتقدير لأي فرد أو مجموعة من

الافراد تتمرد على واقع الظلم والاستغلال تحت أية راية قامت أو عنوان، وبخاصة الذين يقدمون حياتهم ثمنا لذلك ، ولكن تلك الصيغ في العمل والتشكلات ، كثيرا ما تلتبس معها المعايير والقيم ، وتصب فيها عناصر منفلتة ومضادة للمجتمع ، لتبقى خارج حركة مجتمعاتها وحركة التاريخ . ان هذه الحركات والتحركات الفوضوية وفي ظروف معينة ، وعندما يكون الجو السياسي العام مهيأ بصراع متناقضاته وقواه للتغيير ، أي عندما تكون هناك قوى اخرى غيره من عسكرية أو غير عسكرية مهيئة للانقضاض ، يمكن لها أن تسهم في تأجيج الجو وتمهيد السبيل ، ولكن ما أن يصبح التغيير المطلوب لا مجرد تغيير سلطة حاكمة بغيرها، بل الدفع الى تغيير ثوري يتواصل ، والى تبدلات اساسية في واقع حياة الأمة وفي نظامها السياسي والاجتماعي ، الا ويطالب بمشروع أو برنامج لهذا التغيير وبقوى حقيقية للثورة تمثل مصالح قاعدة جماهيرية عريضة وتجسد ارادة شعبية واسعة وتتقدم امامها . وهذا ما يعود بنا الى حيث بدأنا ، أي الى طرح قضية " الثورة الوطنية الديمقراطية " وطريقها ، وما تطالب به من استراتيجية عامة للوصول بها الى اهدافها ، ومن قاعدة ديمقراطية للعمل والبناء الثوري ، وما تطالب به امام ذلك من أداة أو تنظيم ثوري .

الثورة الوطنية الديمقراطية

اننا لن نقف عند البحث حول مصادر هذه التسمية "بالثورة الوطنية الديمقراطية " ولا في المسائل الايديولوجية التي تطرح من حولها ، بل اننا نأخذ بها ونتبناها من حيث انها تطرح امام حركة التحرر الوطني مهمات اساسية وأهدافا ، ومنهجا في التقدم لتحقيقها ، أي نطالب بتبني خط استراتيجي عام بعيد المدى تتداخل فيه المهمات وتتعدد المراحل ، ونريد الوقوف بخاصة عند تحديد مضامينها الديمقراطية ، وما تعنيه ، لأنها هي التي تحدد طبيعة مسارها الاستراتيجي لبلوغ اهدافها .

والواقع انه ما استحق تلك التسمية الا تلك الجدية والمنتصرة من حركات التحرر الوطني ، والتي نهضت بإرادة شعبية جماعية أو بعد تحرير قاسية أو ثورة تحرر وتغيير ، وانتقلت الى طور بناء نظامها الوطني ، كنظام سياسي واجتماعي في خط التقدم ، وتوجهت نحو بناء دولة عصرية، كما وأن هذه التسمية ما أعطيت ، أو ما أعطته لنفسها، الا تلك التي اخذت طريقا صريحا معاديا للامبريالية ولميراث التخلف ايضا ، والتي قالت بالتقدم السياسي والاجتماعي . انها كانت ثورة من حيث المبدأ بوجه عام ، لأنها احدثت تغييرا أساسيا وجذريا في حياة شعبها وفي طبيعة نظامه السياسي كان له في واقع الأمر ابعاده الواسعة داخليا وخارجيا ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ولكن المعيار الحقيقي لهذه الثورة ، كما هو بالنسبة لأية ثورة ، انما هو قدرتها على الاستمرار ، وذلك مرهون بالقوى الاجتماعية والشعبية التي تظل تمسك بها ، بالبرنامج الفعلي الذي تتبعه لانجاز مهماتها والصيغة التي تضع نفسها بها على طريق التقدم وطريق المستقبل . فالهوية الوطنية الديمقراطية لثورة التحرير أو التغيير ، انما تتحدد بمقومات ومضامين تعطي مسارا استراتيجيا عاما . واذا كانت الهوية الوطنية في هذا المسار مطالبة بأن تتأكد دائما في صيغ جديدة ، حسب تقدم مراحل الثورة ، بحيث لا تقف عند حدود اجلاء الاحتلال الاجنبي واقامة حدود للوطن معترف بها دوليا

واسقاط نظام التابعية والعمالة واقامة حكم وطني ، بل ان مبدأ السيادة الوطنية لا بد وان يتأكد بعد ذلك في طبيعة النظام الوطني ذاته من حيث تكوينه الاجتماعي والطبقي، والقوى الشعبية والمصالح الحقيقية التي يمثلها هذا التكوين .

كذلك فان الهوية الديمقراطية تتقدم بالمقابل كتعبير عن نهج سياسي واجتماعى عام وكتعبير عن مهمات اساسية متلاحقة يتقدم انجازها على كل ما عداها من المهمات ، إذ هي طريق الثورة وضمانتها : فلا يجوز ان تغفل عينها ، عين قوى الثورة وجماهيرها لحظة عنها، والا تضع نفسها على طريق المجازفات . هذا وان التعثرات والانتكاسات التي مرت وتمر بها الكثير من تلك الثورات تقدم لنا الدليل بعد الدليل ، على ان المسار الديمقراطي، وما يعنية ذلك المسار من مناخ للحرية وللنهوض بوعي حركة الجماهير ومشاركتها، وابقاءها دائما في حالة التعبئة والتنبه، وبناء قدرتها على تكوين ارادة جماعية مراقبة وضاغطة تفرض استمرارية مسار تلك الثورة في خط التقدم ، قد اصبح وهو الدعامة التي لا بديل عنها لضمان وطنية الثورة ذاتها وعدم انتكاسها ووقوعها من جديد في اطر الهيمنة الامبريالية ، او وقوعها تحت قبضة انظمة استبدادية جديدة تمارس حكمها بتسلط الاقلية على الاكثرية أو بدكتاتورية الطبقة البيروقراطية والاستغلالية الجديدة .

ان الغفلة عن الديمقراطية او اغفال تأكيد مسارها ي كل خطوة ، ايا كانت الخدعة او التبريرات التي تقدم للتغطية باسم حرق المراحل واعطاء منجزات اكبر أو بدعوى عدم نضج حركة الجماهير لممارسة ديمقراطية عامة ، يفتح الباب للردة وللنظم الدكتاتورية وتحكم الاقلية ، وان هذه النظم وبالوسائل التي تستخدمها لتوسيع مصالح طبقتها ولبسط هيمنتها ونفوذها، وبالقوى التى تسخرها لخدمة مصالحها ، تعود لتمارس انماطا من الحكم والتسلط على الشعب ما اشبهها باساليب التحكم الاجنبي ، بل ويمكن لها ان تنتهى الى الإحتماء بالاجنبي وان تستعديه على شعبها اذا ما تحرك الشعب الوطني ضدها وهدد حكمها . والشواهد امامنا عديدة في اقطار من اسيا وافريقيا.

واذا كانت الديمقراطية وما تعنيه من تأكيد سيادة الشعب بمجموعه او بغالبيته الكبرى ، فوق كل سيادة ، وبالحريات السياسية و حرية الفكر والمعتقد وبعلمنة الدولة والمجتمع وما يعنيه ذلك من مساواة عامة بين المواطنين على اختلاف فئاتهم وطوائفهم ومن مساواة امام القانون ، و غير ذلك من المهمات التي تصبح وهي ضمانة وطنية ، فإنها وإذ هي الطريق الى النهوض بوعي جماهير الشعب ، واخراجها من علاقات التأخر و انقساماتها الطائفية والعشائرية . وبلورة تشكلها الطبقي ووعيها الطبقي والسياسي والتقدم بوسائل واطر تلاحمها الوطني وتنظيمها السياسي ، فإنها تصبح وهي الضمانة الاساسية ايضا لانجاز جميع مهمات تلك الثورة ، لا في بناء حريتها السياسية فحسب ، بل وفي بناء وحدتها القومية وبناء صمودها وقوتها وكذلك في بناء حريتها الاجتماعية والتقدم بها على طريق ديمقراطية نحو الاشتراكية .

وإذا كان من اولى مهمات " الثورة الوطنية الديمقراطية " ايضا بناء دولة حديثة وعصرية ، وما يعنيه ذلك من تنهيج عام وتشريع حديث ، و من تنظيم القواعد الاساسية للانتاج والتصنيع والتنمية وتوظيف طاقات الامة كلها ومواردها الطبيعية ، وتطوير الثقافة العامة والتعليم والادارة ، والافادة من تجارب العالم المتقدم وخبراته ومن وسائل التكنولوجيا الحديثة، فإن ذلك يحتاج ايضا لمناخ الديمقراطية وللرقابة الشعبية وللمشاركة الواسعة لقوى الشعب العاملة والتوجه بها لمصلحتها وفي سبيل تقدمها ، والا تحول التقدم وفي ظل دكتاتورية البرجوازيات الجديدة المتشكلة، (وهي بالاساس بورجوازيات طفيلية وغير منتجة أي غير مرتبطة بالقاعدة العامة للانتاج وبالمصلحة الوطنية العامة) أو في ظل النفوذ الامبريالي المتسرب من جديد عبر تلك

البرجوازيات وامتداد مصالحها وعلاقاتها ، الى صيغ زائفة وسطحية والى قشرة خارجية ومستعارة تبقي على التخلف والتابعية وتغذي انماطا جديدة من التسلط والاستغلال ، وتنحط بالعلاقات الاجتماعية والانتاجية بحيث تفتت كيان المجتمع وتبعثر طاقات الأمة وتقيم سدا بينها وبين التقدم الصحيح .

واذا كان المسار الديمقراطي هو سبيل هذه الثورة في انجاز مهماتها ، فهو ايضا السبيل للوقاية من تلك النكسات وللرد عليها واقتلاعها والتصدي للتغيير من جديد ، وهذا يفترض بالضرورة أن تكون القوى السياسية والقيادات الثقافية (بمعناها العام كانتلجنسيا) المتصدية لقيادة النضال في سبيل انجاز مهمات تلك الثورة ، مشبعة بتلك الروح الديمقراطية ، فكرا وعملا ، وسائلا وأهدافا . وفي هذا الاطار يأتي دور الاحزاب الوطنية الديمقراطية ويأتي الدور السياسي ايضا للقوى الطبقية والاجتماعية الصاعدة بتجمعاتها العمالية والفلاحية والطلابية والنسائية والمهنية، بل والعسكرية ايضا .

***

الثورة العربية كثورة وطنية ديمقراطية

واذا ما انتقلنا الان من العام الى الخاص، وبالتحديد الى الثورة العربية في مقومات ظرفها التاريخي وفي معطياتها العامة ومضامينها ، لوجدنا انها تقع بالضرورة في هذا الاطار ، أي اطار الثورة الوطنية الديمقراطية . والمسار الذي مضت فيه وتقدمت به نحو انجاز عدد من مهماتها ، كان مسارا وطنيا ديمقراطيا ، ثم أن المهمات نفسها التي حملتها ، أو قدمتها كأهداف لها هي مهمات وأهداف ثورة وطنية ديمقراطية . واذا ما اخذنا بالعناوين التي حملتها حركات التحرر العربي فى اكثرها منذ ثلاثين عاما حتى اليوم، والتي رفعتها حركات وطنية ونظم جديدة قامت، ومنظمات سياسية واحزاب، كاهداف لها وشعارات وهي عناوين الحرية والاشتراكية والوحدة ، على اختلاف الصيغ التى أعطيت في ترتيب تلك العناوين لدى كل حزب ، من وحدة وحرية واشتراكية او من تحرر وديمقراطية واشتراكية ووحدة عربية، وغير ذلك ، لوجدنا ان ذلك لا يعطي الا البعد الاستراتيجى للثورة العربية كثورة وطنية ديمقراطية، تضع بين مهماتها الاساسية ، انجاز تحررها الوطني وارساء دعائم استقلالها السياسي والاقتصادي ، و بناء وحدتها القومية أي التقدم على طريق الوحدة العربية ، والتقدم على هذا الطريق من مدخل التحرر الوطني ومن مدخل الديمقراطية السياسية والاجتماعية ايضا. والواقع ان القوى السياسية والاحزاب التي رفعت او ما زالت ترفع تلك الشعارات ، فقد قالت كلها بتلازمها كمضامين واهداف ، وبتداخلها وتداخل مراحلها ومهماتها بحيث تشكل وحدة جدلية فيما بينها ، واذا كان هناك من وجهات نظر ونظريات ايديولوجية لهذا الطرف او ذلك ، معلنة كانت ام ضمنية، في تحليلها و تعليل مصادرها واصولها وفي تفسير مراحلها وخطواتها ، فالمفروض ، ومن حيث طبيعة التلاقي هذا على شعارات المرحلة التاريخية واهدافها، ان يعطي هذا التلاقي ، خطا استراتيجيا مشتركا بينها، اي ان يطالب ببرنامج عمل مشترك . والواقع أن هذه الصياغة ، أي الصياغة الاستراتيجية ، لا الصياغة الايديولوجية ، هي التي كانت طابع برامج العمل التي سارت عليها حركات التحرر الوطني كثورات وطنية ديمقراطية ، فبرنامج جبهة التحرير الفيتنامية مثلا ، والذي أقامت على أساسه الثورة الفيتنامية تلاحم قواها الوطنية

ومسيرة كفاحها حتى النصر ، هو برنامج لثورة تحرير وطني ديمقراطي ، ومع أن الحزب الشيوعي الفيتنامي كان المحرك الرئيسي لتلك الجبهة ، فإن ايديولوجيته الماركسية اللينينية في تلك المرحلة ، ولو انها كانت دليلا له في الوصول الى تلك الاستراتيجية والى ذلك البرنامج ، فإنها لم تفرض طابعها الخاص وحده عليه ، بل تركت للتيارات الوطنية الاخرى ، غير الشيوعية ، وغير الماركسية ، أن تصب فيه من خلال ذلك التلاقي الاستراتيجي ، وبذلك قدمت تجربة ناجحة للثورة الوطنية الديمقراطية ، كانت قبلة الانظار أمام الكثير من حركات التحرر في العالم الثالث . بل وان تلك الثورة ، بعد ان حققت ما حققته في اطار انجاز تحررها الوطني وبناء وحدتها القومية ، إذا كان الآن في تراجع عن ذلك النهج الذي حدده برنامجها الاستراتيجي ، فإن تراجعها باسم الانتقال الى مرحلة أكثر تطابقا مع " الايديولوجية الواحدة " لا يعطيها رصيدا أفضل لانجاز مهماتها واستكمال تجربتها ، بل تذهب قناعتنا الى أنه يأخذ من رصيدها ، اذ يأخذ من ديمقراطيتها ، وما توفره الديمقراطية من ظروف انسانية لبناء التقدم .

وإذا تركنا مثال الثورة الفيتنامية ودروسها ، ونحن هنا بصدد خصوصية الثورة العربية ، وعدنا لتجارب النضال العربي ، لوجدنا ان الجدية منها ، ما تقدمت إلا وراء استراتيجية ثورة وطنية ديمقراطية ، سواء صاغتها في برنامج مكتوب ، أو عبرت عنها في تقدم حركة نضالها وانجازاتها . ان البرنامج الذي وضعته لنفسها جبهة التحرير الجزائرية قبيل النصر ، ومن خلال الاستيعاب لواقعها والمهمات المطروحة أمامها لتغيير هذا الواقع ، انما يحمل بالاساس استراتيجية ثورة وطنية ديمقراطية صبت فيها بحكم الواقع الاجتماعي والسياسي لتلك الثورة ، تيارات ايديولوجية متعددة ، منها المشبع بالفكر الديمقراطي الغربي ومنها المشبع بالفكر الماركسي ، ومنها المشبع بروح الاسلام وبالتوجه العربي من خلال ذلك . وبهذا المقياس ايضا يمكن ان ننظر الى "ميثاق العمل الوطني " الذي صاغته التجربة الناصرية عام ١٩٦٢ ، وكذلك الى البرامج التي تقدم أو يفترض أن تقدم كمواثيق عمل لقيام جبهات وطنية وتحالفات قوى وطنية وأحزاب ، سواء للتغيير الوطني أو لبناء حكم وطني، أو لمواصلة مسار تحرر وطني ، كما هو مطروح على المقاومة الفنسطينية وعلى القوى الوطنية لجماهير شعبنا داخل الأرض المحتلة.

وقبل ان نقف عند تحليل تلك التجارب والبحث فى عوامل جمودها وتوقفها او تعثرها وانتكاسها، نستبق فنقول أن القصور الذي وقعت فيه تلك التجارب ، أي تجارب ثورتنا ، بل ثوراتنا الوطنية والقومية ، ليس مصدرها أن قيادتها لم تصدر عن موقف ايديولوجي موحد ، أو لم تنطلق في صياغة برنامج عملها من نظرية عامة مسبقة بل في انها لم تعط للمسألة الديمقراطية وللمسار الديمقراطي وزنهما الفعلي في صياغة علاقات القوى ، وفي التقدم بوعي الجماهير ومشاركتها . وذلك قصور تحمل مسؤوليته القوى الأكثر راديكالية في تلك الثورات قبل غيرها.

ان الاهداف المشتركة اذن والاستراتيجية المشتركة وما تطرحه من مهمات مرحلية أو بعيدة المدى ، لا الايديولوجية الواحدة ، هي التي تحدد طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وطريق صياغة العلاقات بين قوى تلك الثورة وصياغة برنامج عملها وطريق تحالفها او وحدتها ، بل وان ذلك هو الذي يعطي لتسميتها بالديمقراطية ولديمقراطيتها منحاها ومعناها ، أي انها تقبل تعدد القوى والتيارات النظرية التي تحملها تلك القوى وتترك لعملية التحرر ذاتها ولتقدم الوعي الشعبي والمشاركة الشعبية ، أن يدفع أكثر بهذه القوة أو تلك وبهذا التيار أو ذاك أو أن يدفع بهما نحو الاندماج والوحدة . انه يترك للتقدم بالطريق الديمقراطي ، السياسي والاجتماعي معا ، أن يصفي تركة الركود والتخلف واللاعقلانية ، وانقطاع التواصل بين ماضي الأمة وحاضرها وركود

مبادرتها التاريخية . ويترك لما تبلوره حركة التقدم من صيغ اجتماعية واقتصادية ومن بنى ثقافية وحضارية جديدة ، أن تساعد على نشوء فكر عصري جديد يوحد اتجاه الأمة ويعطي لتاريخها منحاه الانساني ومعناه .

سيقال لنا ان هذه هي التجريبية بعينها- وانها الواقعية السياسية ومناهج البورجوازية الصغيرة ، ونرد على ذلك فنقول انها بالفعل واقعية ووقائعية ، ولكنها هي الواقعية الثورية ، من حيث انها تستهدف تغيير الواقع ، وتقدم مبدأ الفعل في الواقع لتغييره ، وتقدم مبدأ الجدوى في العمل السياسي والاندماج بحركة الواقع وهو يتبلور ويتغير ، للمساهمة في حركة تبلوره والتحرك به والدفع نحو المستقبل . ونسلم مقابل ذلك ، بأن التجريبية المحضة ، أي عدم الاسترشاد بنظرية عامة في توجيه العمل ، يفتح الباب أمام تذبذب المواقف وتقلبها أمام الانتهازية وقوى الانتهاز . ولكن في واقع الأمر ايضا ، هل هناك من مشروع عمل بعيد المدى ، أم هل من برنامج استراتيجي يشق طريقا ثورية للتغيير ولتحقيق الاهداف ، من غير أن تكون وراءه نظرية ، أو دليل عمل يسترشد به ؟

ولكننا نريد هنا أن نميز بين نظرية العمل التي تقدم نفسها كإيديولوجية جاهزة،أي بصيغة من القناعات والمقولات المسبقة والاحكام القطعية التي تريد ان تفرض نفسها على الواقع ، والتي تزور الواقع ومسار الواقع لتحشره في اطار مقولاتها واحكامها ، أي تأخذ منهجامعتقداتيا ومذهبيا وتحرض في مواجهتها المذاهب والمعتقدات المغايرة وتحول النضال السياسي الى صراع طوائف ، وتقف عند حدود اطلاق احكامها على الواقع ،أي تصبح تجريدا مثاليا ، وبين مفهوم آخر لنظرية العمل أو الايديولوجيا يريد منها أن تكون لا مجرد أحكام ومقولات ، بل أن تكون دليلا يستهدى به لتغيير الواقع ،وفي هذا السبيل لا بد أن تكون أولا استيعابا للواقع الذي تريد تغييره واستيعابا لحركته وهو يتغير ، كما تكون في الوقت ذاته استيعابا لروح العصر ومعطياته وتمثلا للتجارب الثورية التي مرت وتمر بها امم أخرى ، كما لابد أن تكون منعتقة من التعصب ، قادرة على الانفتاح على الآخرين ، قادرة على نقد قصوراتها نفسها ومراجعتها من خلال ما تقدمه معطيات حركة الواقع .

ان الفكر الماركسي سواء كمنهج في التحليل والنقد ، أو كنظريات اجتماعية اقتصادية ، أو كمنظور ثوري لحركة التاريخ الانساني وصراع الطبقات ، أو كصيغ ايديولوجية أخذ بها مفكرون ، واخذت بها نظم سياسية أو تنظيمات حزبية ، كان له أثره الكبير على أكثر الحركات السياسية الصاعدة فى الوطن العربي (كما هو الامر في اكثر ارجاء العالم) بحيث اصبحت مقولاته وتعابيره وأحكامه العامة سائده فى برامجها وأفكارها حتى بالنسبة للتي لا تعلن انتسابها له في اطلاقه أو التي تقف منه موقف المجادلة والمعارضة .

ان التعليلات الطبقية ومقولات الاشتراكية العلمية التي تقول بها أكثر الحركات الوطنية التقدمية أو المسماة كذلك ، ليست المثال الوحيد الذي يمكن ايراده بهذا الصدد. ان هذا التراث الفكري الانساني الخصب ، لا يغلق نفسه دونه الا من يريد أن يبقى خارج العصر وخارج التاريخ ولكن ذلك الفكر قد توجه أكثر ما توجه الى المجتمعات الاوروبية في تاريخها وحركة تطورها وتقدمها ، وهو لم يتطلع الى المجتمعات الاخرى ، إلا بنظرات هامشية من خلال تصور لحاقها بذلك التطور والتقدم ، ثم انه بالنسبة لتلك المجتمعات نفسها اصبح مقصرا عن استيعاب تطوراتها الراهنة ما لم يتجدد ويخرج عن اطره التقليدية التي حبسته فيها تحولاته الى ايديولوجيات رسمية أو مذهبية . وان حصر الفكر السياسي ، أي الفكر المجند للتبشير والعمل ، في اطاره وحده ، وكأنه احاط

بكل شيء أو كأنه النور الوحيد في التاريخ ، نوع من التقييد ، ان لم نقل نوع من الارهاب الفكري ، الذي يعرقل القدرة على التعامل مع الواقع،الذي هو واقعنا ، واستيعابه .

ان ما نريد قوله هنا ، أن ذلك التأثر العام بالفكر الماركسي ، يساعد على ايجاد ارض مشتركة للحوار، في سبيل الوصول الى مقدمات مشتركة لصياغة الاستراتيجية الواحدة لثورتنا العربية كثورة وطنية ديمقراطية ، هذا مع التوجه الى أن هناك تأثيرات أخرى تفرض نفسها في واقع مجتمعاتنا وحياة جماهير شعبنا ، من تراثنا وتاريخنا ، ولربما كانت هي الاقوى ، ولا بد من التعامل معها والانفتاح لها واستيعابها في ذلك الاطار الديمقراطي العام للعمل والنضال .

ان فسح المجال امام التيارات التي تنطلق من ايديولوجيات مغايرة ، ولها رصيدها لدى قطاعات واسعة من جماهير شعبنا المتدينة والمؤمنة ، لتجد طريقها الى التفاعل مع الآخرين ، وعلى مواجهة الواقع، والى القبول بصيغ التعامل الديمقراطي ، هو الذي يخرجها من الاتباعية والسلفية ، ومن صيغ الصراع الطائفي والانقسام الطائفي والمعتقداتي للمجتمع ، الى صيغ الصراع السياسي – الاجتماعي ، ولتتحدث وتعرف أن العلمنة كمبدأ ديمقراطي ، هي تأكيد حرية المعتقد لا انكار المعتقد ، وليست التنكر للقيم الروحية والاخلاقية التي صنعت في الماضي وجها حضاريا لامتنا ، واعطت معان انسانية لتاريخها ، بل فسح المجال الرحب امامها لتتفتح بحرية على روح العصر ، وتقدم معان جديدة لحركة التجديد والتقدم في تاريخنا .

لقد أردنا التأكيد على ان الثورة العربية ، بشعاراتها ومضامين هذه الشعارات ، وبما أعطته لها حركة الواقع وهو يمض على طريق التغيير، انما تعطي ابعاد ثورة وطنية ديمقراطية، وان الطابع الديمقراطى، وما يعنيه بداية من التوجه الاساسي بها نحو تقدم المشاركة العامة للجماهير وتقدم وعيها السياسي، وما يعنيه في مسار النضال من انجاز مهمات ديمقراطية وحريات سياسية عامة معززة بمنجزات ديمقراطية اجتماعية ، وصولا لاقامة نظام ديمقراطي فعلي ، هو المنحى العام لهذه الثورة،وان عدم التمسك به كمعيار حقيقي للتقدم وكضمانة فعلية للتوجه نحو الاهداف ، هو الذي أوقع الثورة العربية، حتى في المراحل التي برزت فيها و كأنها حققت انتصارات رائعة ، في مزالق الانتكاس أو الجمود أو الردة ، بل وأردنا التأكيد، ان الازمة الراهنة التي تتعثر بها قضية التحرر والتقدم العربي، حتى فيما يتعلق منها بقضية فلسطين ، والسقوط على طريق التسوية الاميركية، هى في جانب كبير منها أزمة ديمقراطية. وان النهوض في مواجهة ذلك كله، يطرح أمامنا من جديد، مهمات ثورة وطنية ديمقراطية ، بل ويطرح التأكيد على أولياتها ، ولا يدفع لتجاوزها أو التجاوز عنها .

***

الثورة الوطنية الديمقراطية ليست لمرحلة بل طريق تتعدد مراحله ومهماته

ان الكثيرين من " الثوريين اليساريين " العرب لا يقبلون لأنفسهم هذا الانتساب " للثورة الوطنية الديمقراطية " بل هم يصفون به حركات وانجازات يحسبونها متخلفة عن ايديولوجياتهم ومطامحهم الثورية . فمثل هذه الثورة في منظورهم اذا ما تقدمت شيئا ، أو اذا ما رضي بعضهم التعامل معها ، فما هي الا مرحلة عارضة ، أو تمهيدا لثورتهم " البروليتارية " القادمة . ويغذي مثل هذه المقولات والمواقف ، ان الثورة الوطنية الديمقراطية ، لم تعط ابعادها ومضامينها الكافية ، من قبل القوى السائرة فعلا باتجاهها ، عدا أن هذه التسمية انما اطلقت أكثر ما أطلقت من قبل الذين يتطلعون الى حركات التحرر الوطني في العالم الثالث والى النظم التي تشكلها ، من منظور ايديولوجي لم يحددها بمعطياتها الايجابية ، وانما بمواقفها التقدمية السلبية ، أي من حيث انها ضد الامبريالية أو انها لا تقع في اطار هيمنتها الكاملة ، ومن حيث انها لم تأخذ بالمسار الرأسمالي في التنمية ، ومن حيث انها ليست " ديمقراطية شعبية " ولا " نظاما اشتراكيا " وغير ذلك ، واذا أرادوا تحديد طبيعتها اكتفوا بتلك الاحكام العامة في التصنيف من حيث انها تقوم بقيادة " البورجوازية الصغيرة " وهي بذلك لا تملك القدرة على الاستمرار فهي مرحلية وعابرة ومحتم عليها في النهاية اما أن تتحول الى الطريق الرأسمالي ، واما أن تخلي الساحة لثورة اشتراكية بدءا من اقامة " ديمقراطية شعبية " حسب النماذج الماثلة أمامنا لتلك " الديمقراطيات " .

فمثل هذا الفكر الذي لا يقبل الانتماء للثورة الوطنية الديمقراطية ، انما يتحدد موقفه بالاساس ، من ذلك التصور الذي يقسم العالم الى عالمين سائدين ولكل منهما نظامه الواضح الهوية ، عالم الامبريالية ونظمها الرأسمالية ، وعالم المنظومة الاشتراكية ، أما ما بقي وما يسمى بالعالم الثالث ، ولو سار في طريق الثورة الوطنية التقدمية ، فيبقى غير محدد الهوية ، وكأن من المحتم عليه ، ليأخذ طابعا وهوية ، أن يأخذ أحد المسارين في النهاية .

ان مثل هذا الموقف السلبي من قضية " الثورة الوطنية الديمقراطية " ولو انه يستعمل كثيرا في تحليلاته واحكامه ، كلمات المحسوس والملموس والعياني والعلمي ... ، وما تزخر به قواميس الايدلوجيات الثورية من تعابير ، لا يعود في مواجهة الواقع الذي نعيشه الا ضربا من التجريد ومن الاحكام المطلقة والتصنيفات الطبقوية، وهو بالنتيجة لا يضيف الا مزيدا من التعمية والضياع .

ان اصحاب هذا الموقف هم انفسهم المطالبين في النهاية أن يحددوا هويتهم الثورية وموقفهم من قضية امتهم ، فالثورة العربية كما نراها في خصوصياتها وعمومياتها ليست بلا هوية ، وليس مكتوبا عليها كثورة وطنية أن تظل بلا هوية الا أن تأخذ أحد ذنيك المسارين . وان احتكامنا الى واقع حياة امتنا والى المسار التاريخي الذي مضت عليه حركة نضالها ونهوضها في الخمسينات والستينات ، بل وقبيل ذلك يدل على أن بوادر تلك الثورة التي اندفع معها تيار جماهيري عريض وراء آمال وتطلعات

واحدة ، قد اعطى ملامح ومؤشرات تدل الى الطريق الخاص لتقدمها نحو اهدافها . والذي لا اختيار امامها سواه مهما طال التعثر. ولو كان تأكيدنا منذ البداية ان الثورة الوطنية الديمقراطية كطريق في التحرر والتقدم ، وفي التغيير والبناء ، ليست لمرحلة قصيرة وعابرة ، بل هي عملية ثورية طويلة تتعدد فيها المراحل والمهمات وكذلك ، كما تتعدد بحكم ذلك القوى السياسية والاجتماعية التي تشارك فيها . وان المدخل الاساسي لها والذي يرسم مسارها كله ، لا بد أن يكون مدخلا ديمقراطيا ، وان هذا المسار هو طريقها الى الاشتراكية كما وانه هو طريقها الى الوحدة العربية .

اننا ومن خلال منظور اشتراكي علمي للتاريخ أو تاريخاني كما يسميه البعض ، نقول بحتمية الاشتراكية وحتمية الوحدة العربية . وهي حتمية من حيث ان لا حل للتناقضات الاجتماعية والسياسية والانقسامات التي تمزق وحدة امتنا ، ولا خلاص من التخلف والتبعية ، ولا سبيل الى امتلاك الحرية والقوة والمنعة ، الا الحل الاشتراكي والا الوحدة العربية . انها ليست الحتمية القدرية ولا تلك التي تأتي من ذاتها كمحصلة لا بد منها لتراكمات تطورنا الاجتماعي ، بل هي التي تأتي عندما نضع انفسنا في مسار تاريخي يؤدي اليها ، وعندما يشد هذا المسار قاعدة جماهيرية عريضة ، أي تكتلا شعبيا تاريخيا ، ليمسك بزمام المبادرة التاريخية للأمة وليتقدم بها نحو اهدافها ، وهذا ما يطرح علينا بالضرورة مسار الثورة الوطنية الديمقراطية .

والثورة الوطنية الديمقراطية ، اذا كانت ببرنامجها المتعدد المراحل والمهمات والقوى المشاركة ، من متطلبات ظرف امتنا التاريخي ، فإن القوى الاشتراكية ، أي القوى الثورية الجذرية ، هي الاقدر من غيرها على اعطائها وعيها الشمولي وابعادها الاستراتيجية ، وهي التي يمكن بتصميمها أن تمسك بها وان تدفع بمسيرتها الى الامام ، انها هي التي تجعلها بحضورها فيها اشتراكية ، لا من حيث مآلها، بل ومنذ بدايتها وبفعلها فيها . وفي هذا السبيل فهي المطالبة بأن تندفع معها وتندمج بحركتها لتمسك بزمامها وتفعل فيها ، لا أن تقف على هامشها تنتظر تعثرها لتنقض عليها ، أو لتبدأ من جديد مبادرتها .

ولقد كان من عثرات تجربة ثورتنا الوطنية الديمقراطية،انها لم تمسك بها ولم تندمج بحركتها قوى ثورية حقيقية ولم تملأها بحضورها وعيا وتنظيما ، ثم عندما كان التعثر والردة ، فإن قوى الثورة المضادة نهضت من قلب ذلك الفراغ ، والانقضاض كان لا من القوى الاشتراكية والتقدمية بل عليها .

***

استراتيجية لبناء قوى الثورة

فاذا وقفنا وبقينا نؤكد على قضية الثورة الوطنية الديمقراطية، فلننتقل من ذلك الى التأكيد على ما تطالب به وتتطلبه من استراتيجية عامة لبناء قوى هذه الثورة، ولمسار نضالها وعملها في انجاز مهماتها، ولطريق أو طرق وصولها الى اهدافها، ولمنهج

عملها الوطني والقومي الذي تشق به طريقها الى قلب الجماهير وتبني على اساسه قاعدة تحالفها الوطني العريض ، كتحالف بين القوى السياسية والفئات والطبقات الاجتماعية التي تمثل هذه الثورة مصالحها واهدافها، المرحلية منها أو البعيدة المدى .

واذا وقفنا وبقينا نؤكد أن مسار العمل الوطني في الاقطار العربية ، قد أعطى مؤشرات ايجابية في هذا الاتجاه،لا نلمس ثمراته فيما أصبحت تجمع عليه قوى النضال والتقدم في الوطن العربي من أهداف وشعارات فحسب، بل وفيما بلورته ايضا على ارض الواقع الشعبي وفي حركات الجماهير من توجهات و قناعات، لم تقو ولن تقوى حركات الإرتداد والرجعة والاستبداد على اقتلاعها، فليس ذلك من قبيل الوفاء لتاريخ نضال شعبنا وحسب ، بل ولأن تلك المؤشرات ، تبقى الرصيد الاساسي الذى يمكن الارتكاز اليه للدفع بحركة التقدم من جديد .

انها ليست دعوة إلى الرجعة للوراء ، فما مض لا يعود، كما وأن التعثر الراهن ما جاء الا محصلة للثغرات والنقائص التي كانت في التجربة والتجارب التي جاءت على ذلك الطريق في الماضي ، ولكنها الدعوة الى التمسك بخط استراتيجي عام ناظم لتحركنا الوطني الديمقراطي في اتجاه اهداف جماهير امتنا، ونحن نتحرى طريقنا للخروج من التعثر الذي تتخبط به حركة التقدم العربي وللخروج من تشتت قوانا الوطنية وعزوف جماهيرنا أو رجوع الكثير منها الى مواقعها التقليدية . وهذا الخط الناظم كانت له مقدمات وركائز، لا استغناء عنها للاندفاع على طريق التقدم وعلى طريق التغيير الثوري من جديد . فالثورة الوطنية الديمقراطية ليست مرحلة بدأنا السير عليها وفشلت ، بل هي ثورة اعطت مقدمات لها ولم تستكمل ، وهي لم تستنفذ اهدافها، بل ما زلنا دونها، والارتداد هو اليوم ضدها قبل كل شيء آخر وضد التوجهات الديمقراطية لجماهيرها.

وهذا ما نقف لنؤكده باصرار في وجه أولئك الذين ينظرون نظرة تبسيطية للتاريخ ، ويعيدون ويستعرضون المراحل الخمس التي تمر بها تشكلاته الطبقية وصراعاته وثوراته ، ويحفظون عن ظهر قلب المبادىء الخمس والثلاث للمادية الجدلية والمادية التاريخية ، ويحسبون انهم بذلك اصبحوا ثوريين ومنظرين " للحركات " الثورية ، ويصدرون احكامهم القطعية والجازمة على ما جرى ويجري ، وتصنيفاتهم الجاهزة للقوى ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، ولا يقبلون لأنفسهم أن يكونوا " ديمقراطيين " أو" ديمقراطيين ثوريين " فتلك اوصاف يستصغرونها " ثوريا " ولا يطلقونها الا على الآخرين للتميز عنهم ، أولئك الذين لا يجدون في الثورة الوطنية الديمقراطية الا مرحلة فات أوانها ولا يجدون في المهمات والمطالب الديمقراطية الا مهمات ومطالب تحملها عناصر أو فئات برجوازية ، بين صغيرة وكبيرة ، فيتجاوزونها أو يتجاوزون عنها ، أو يقولون بحرق المراحل وبقيادة ثورة بروليتارية والتقدم مباشرة الى الثورة الاشتراكية والى حكم البروليتاريا أو حكم طليعتها الثورية التي تحمل ايديولوجيتها أي حكم "حزبها الثوري القائد " فهم بهذا كله لا يقدمون أي رصيد لتقدم نضال شعبهم ولا لتقدم تلاحمه الوطني في وجه الامبريالية وفي وجه قوى الاستغلال والاستبداد ، انهم يتطلعون من خلال تصوراتهم الايديولوجية الجامدة التي لا تمسك بيدها نبض الواقع وحركته ، وهم يحلمون بالعبور"بعنف الصراع الطبقي " وزخمه وبقوة البروليتاريا ودفعها الثوري ، ويجعلون انفسهم قادة ومنظمين لتلك البروليتاريا الخيالية ، حيث لا بروليتاريا وراءهم أو في صفوفهم ولا أية طبقة أو فئة اجتماعية مغروسة على أرض الواقع ، ولكنهم في النهاية ، لا يضيفون الا ضياعا الى الضياع ، ولا يسهمون بمواقفهم المتجاوزة للديمقراطية الا في اعطاء رصيد لقوى الارتداد الفاشستي ولنظم الاستبداد . انها ضروب التجريد المثالي ليس الا ، فضلا عما يتحرك وراءها من نزوات أو من مصالح ومطامح فردية وفئوية . ولكن مثل هذا التجريد قد سبقتهم اليه قوى التسلط الفاشستي ونظم الاستبداد والهيمنة الجماعية ، فتلك ايضا

تزعم انها تجاوزت " الديمقراطية البورجوازية" وأقامت " ديمقراطيتها " الشعبية الخاصة، بمؤسساتها وتنظيماتها ومجالسها المتعددة ، والتي تسخرها لبسط الهيمنة المطلقة لطبقتها الرأسمالية الجديدة وفرض الخضوع المطلق على الجماهير ، وهي ايضا لها " حزبها القائد " وليس للبروليتاريا وحدها بل ولكل المجتمع ولكل الشعب .

وما كان لنا ان نقف عند تلك التجريدات الايديولوجية والمزاودات الثورية ، لولا انها أخذت تلك الانماط التي اشرنا اليها ، من التشكلات السياسية الشاذة ، و المنتشرة بشكل متبعثر في ساحات العمل الوطني العربي ، والتي تشرذم هذا العمل وتعوق وحدته وتوقعه في المنافسات الايديولوجية اللفظية ، ولولا أن رواد تلك التشكلات ، وتلك " الجمل " والعناوين الثورية الكبرى التي يحملونها وبما يعلنونه من مواقف "قاطعة وجذرية " يشدون اليهم من هنا وهناك ، عددا من الشباب المتحمس والمؤمن بقضية الثورة ، ومن الذين يستعجلون التغيير الثوري ولم يعودوا يطيقون اصطبارا .

ان أؤلئك المناضلين والشباب قد يجدوا عذرا لهم ، فقد اعياهم أن يروا الاحزاب والقوى اليسارية ، أي المعارضة لنظم الاستغلال والاستبداد والفساد القائمة ، وهي تراوح في ارضها أو تتحرك على الهامش دون جدوى . ان ارادة الخروج من هذه الهامشية في العمل والنضال ، تطرح ولا شك ضرورة شق طريق في العمل الوطني من جديد وايجاد مخرج من هذا التعثر الذي تمادى ، لكن الطريق الذي يضعونهم عليه اصحاب " الجمل الثورية " ليس طريقا . انها قفزات تمرد في الفراغ وتعزز هذا الفراغ السياسي ، ان لم نقل ضرب من نطح الرأس بالحائط تحديا للتعثر والعجز .

ثم أوليس من المفارقات العجيبة ، ان نجد مقابل ما يطرح في الجو السياسي العام من نداءات بالحاجة للوحدة الوطنية وللتلاقي الجبهوي للقوى التقدمية والديمقراطية ولتوحيد قوى الثورة ، أن نجد في مقابل ذلك ، هذا التعدد والتشرذم الذي لا نهاية له في المجموعات التي تحمل شعارات الثورة والتقدم ، أوليس هذا وحده دليل على اعتام النظرة الايديولوجية لتلك التشكلات وعدم مطابقتها للواقع وعلى فقدان البصيرة السياسية ، وبالتالي على الضياع . انهم يظلمون كثيرا لينين و اللينينية ، عندما يحسب اصحاب هذه التشكلات ، انهم ينقلون نظريته في دور الحزب الثوري ، وانهم يقيمون هذا الحزب أو يضعون انفسهم على طريق الثورة ، فالذي ينطبق عليهم لا افكار لينين عن العملية الثورية ودور الحزب فيها ، بل كل مقولاته النقدية عن اليسراوية والادواء الطفولية للثورة . فلا حزب الاقلية ، ايا كانت صلابة تنظيمه وايا كانت ايديولوجيته ، قادر على التقدم على طريق الثورة ، ولا حكم الاقلية ايا كانت اوصافها الطبقية تصنع ثورة .

ان الحزب أو تجمع الاحزاب لا يصنع الثورة ولا يقوى على الاستمرار بها ما لم يكن تجسيدا لارادة ومصالح كتلة شعبية واسعة تنهض للثورة . فالركائز الاولى التي تحتاجها قوى الثورة ، لا تستمدها الا من كسب الجماهير ، كسب غالبية الفئات الاجتماعية العاملة ، العاملة بجهدها البدني أو بجهدها الذهني ، واخراجها من الواقع الذي ترزح تحت نيره ، سواء واقع هيمنة قوى الاستغلال وقوى السلطة ، واجهزتها أو واقع الهيمنة الايديولوجية للرجعية وقوى الرجعة . وهذا هو التوجه الديمقراطي الاول في حركة الثورة . فما تقدمت حركة النضال العربي خطوة جدية نحو انجاز اية مهمة من مهماتها ، الا عندما تحركت معها ارادة جماهيرية واسعة .

وعندما تقول بالعودة الى مؤشرات التقدم على طريق النضال الوطني والقومي والى الخط الناظم الذي تلاحقت عليه بعض خطواتنا على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ، فإنما نعني ايضا الاخذ بمقومات تدلنا الى استكشاف الطريق الى حركة جماهيرنا لتحريضها من جديد ،ولبناء تلاحمها الوطني في هذا الاتجاه ، ولانعاش آمالها بحركة التقدم وبأهدافها ، وللنهوض بوعيها السياسي والعودة بها ، لساحة النضال ككتلة تاريخية فاعلة ،... ولكن قوى الديمقراطية والتقدم المنظمة كفئات سياسية واحزاب ، لا يمكنها أن تؤدي دورها هذا الأولي والاساسي ولا يمكن أن تذهب الى الجماهير ولا أن تشدها اليها وتنظمها وتعبيء طاقاتها النضالية ، ولا أن تسحبها من مواقع التخلف أو من أطر الهيمنة السلطوية ، لا يمكنها ذلك من مواقع التشرذم التي هي عليه ، ايا كانت شعاراتها التحريضية التي تطلقها ومقولاتها الايديولوجية .

***

التقدم الديمقراطي
ثم الانكفاء في حركة الجماهير

لقد قلنا ونعيد ان حركة النضال العربي في الماضي قد أعطت مؤشرات واعطت تقدما على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ثم انكفأت. والمعيار الحقيقي للتقدم الذي يمكن ان نستخلصه منها هو معيار ديمقراطي، أي مقدار تقدم الوعي الشعبي العام كوعي سياسي واجتماعي ، ومبلغ ما تقدمنا على طريق نقل مراكز اتخاذ القرار السياسي في المواقف الاساسية والمصيرية الى القاعدة الشعبية الوطنية لتكون لها ارادتها الجماعية واهدافها الجماعية التي تناضل في سبيلها .

و الواقع ان تلك الصياغة المحددة لاهداف الثورة العربية كقوة تحررية وديمقراطية واشتراكية ووحدوية، كما ترفعها شعارات لها القوى والاحزاب الوطنية التقدمية، اذا ما اخذ بها طرف قبل غيره في مسار العمل السياسي والتشكل الحزبي في هذه الساحة أو تلك من ساحات العمل العربي ، القطري والقومي ، فان ذلك لا يغير من واقع الامر، وهى انها ما جاءت الا تعبيرا عن تطلعات تاريخية تقدمت اليها حركة الجماهير عبر تجربة نضالها الوطني التحرري ، بل ان هذه الاهداف ما أخذت بعدها الواقعي الا عندما اندفعت اليها حركة الجماهير ، كمطالب محددة تطالب بإنجازها وكمهمات اساسية تضعها أمام القيادات السياسية المتقدمة ، بل وتفرضها احيانا عليها .

فحركة الجماهير في سورية مثلا هي التى سبقت الى الوحدة بين مصر وسوريا وفرضتها كإرادة شعبية عامة، على القيادات السياسية القائمة، وكمهمة مستعجلة مند عام ١٩٥٦ والى ان تحققت الوحدة عام ١٩٥٨ . ذلك انها أخذت دورها في المبادرة التاريخية منذ ان ملكت قدرا من المشاركة الجماعية والممارسة الديمقراطية، وكذلك كان الامر فى الموقف من الإنفصال من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٦٣، فحركة الجماهير بمبادراتها النضالية والديمقراطية المباشرة منها أو عبر المنظمات الشعبية والتنظيمات السياسية الجاهزة أمامها، وباستيعابها المباشر ايضا في حياتها وعلاقاتها لما اصبحت تحمله الوحدة من معطيات للتقدم وللتحرر السياسي والإجتماعي ومن تجاوز للتمزق وتحقيق للاندماج الوطني في اطار استكمال مقومات الوجود القومي للامة، حاصرت الانفصال وحكمت عليه بالسقوط من قبل أن تأتي حركة ٨ اذار لتسقطه ثم تدور من حوله وتنكفىء عن انجاز المهمة التي ارادتها لها الجماهير فاذا كان هناك من رصيد فعلي يعطى للاهداف المعلنة والشعارات المرفوعة، فان الرصيد الذي اعطته حركة الواقع وهو يتغير، وحركته من خلال نهوض وعى سياسي شعبي ومشاركة شعبية ديمقراطية، ولو ان وسائل تعبيرها المنظم كانت محدودة وقاصرة . ذلك كله كان من المطلوب ان تستوعبه القوى والاحزاب التقدمية في حينه وان تسد ثغراته من جهة، وأن تستوعب معطياته ومؤشراته وتدفع به الى الامام، لا ان تتركه على عفويته وعرضة للعزوف والارتداد.

ولكن تخلف القيادات الثقافية والسياسية لتلك القوى عن استيعاب حركة هذا الواقع، وعن تطوير ايديولوجيتها، أي معتقدها السياسي والاجتماعي، في تطابق مع معطياته ودفعا بها الى الامام ، ثم تخلفها بالتالي عن صياغة استراتيجية مطابقة للتحرك باتجاه اهداف الجماهير، قد فوتت حركة التقدم الكثير من الفرص التاريخية، ليفلت منها زمام المبادرة وتمسك به قوى التسلط والارتداد . والانكى ان قوى التسلل والارتداد،في عناصرها المدنية والعسكرية، ما قامت في كثير منها الا من داخل ما يسمى بقوى التقدم ، مدللة لا على هشاشة تقدميتها فحسب ، بل وعلى عدم التطابق بين تركيبها الاجتماعي وما تعلنه من ايديولوجية وأهداف.

ونحن جميعا ابناء ذلك الجيل ، أي الجيل الذي دخل المعترك السياسي في الخمسينات وما بعدها، افرادا كنا ام أحزابا ، مشتركين في العمل السياسي المباشر أو مساهمين بأفكارنا وايديولوجياتنا او عن طريق الشعر وما يسمى بالأدب الملتزم والفن ، قادة احزاب أو قادة نقابات وفئات اجتماعية ومصالح وادارات ، اننا نحمل جميعا مسؤولية ذلك القصور وعدم الكفاية في مواصلة مسيرة التحرر والتقدم وتمكين قوى الارتداد . وتحمل مسؤوليته قبل غيرها التيارات الحزبية التي حملت راية التقدم وشعارات الحرية والتحرر والاشتراكية ، وهي على الصعيد العربي العام ، تيارا الاحزاب القومية التقدمية والاحزاب الماركسية ، واللذان اصبحا وفي المشرق العربي بخاصة ثلاثة تيارات ، وهي بالتحديد : تيار الماركسية العربية والشيوعية ، وتيار البعث العربي الاشتراكي ، والتيار الوحدوي الناصري ، على اختلاف تشكلاتها الحزبية واطرافها وتفرقاتها ، وما تشعب عنها من شرازم وشلل ، ان قصور استيعابنا لمسألة الثورة الوطنية الديمقراطية كلها وما تطرحه امامنا من مراحل ومهمات، بل وان تهاوننا فى اولوياتها الديمقراطية وما تطالب به من صيغ في العمل والعلاقات وفى الفهم وفي التعامل، وفي قبول التعدد والتنوع والاحتكام للارادة الجماعية وارادة الشعب ، كان من العوامل الرئيسية فيما تعثرت به تلك الحركات او التيارات ، سواء فى صياغة حزبها أو حركتها السياسية ، أو صياغة علاقاتها مع بعضها وتحالفاتها المرحلية او الاستراتيجية، أو صياغة علاقاتها مع جماهير الشعب ، ومع قواه الطبقية وفئاتها الاجتماعية، كما وأنه كان من العوامل الرئيسية في فلات زمام المبادرة من يد الحركة الشعبية الوطنية ، وفي تشكل نظم الاستبداد والردة على اختلاف ألوانها ، وفي العودة الى مواقع الاقليمية والتخلف والعجز .

اننا نحن في تصوراتنا وتجاوزاتنا ، وفي قصور برامجنا وتصميمنا الديمقراطي ، جعلنا من تيار التقدم الذي صعد ، قشرة سطحية وضعيفة حطمتها بسهولة حركات الارتداد والهزائم والنكسات ، وهذا أمر لا بد من استيعابه لنقدر على تجاوزه ، وعلى أن نضع انفسنا على طريق التقدم ، وهذا ما لابد أن نتعمق في نقده واستخلاص دروسه ، اذا لم نرد ان نهرب من مسؤوليتنا فنلقيها على التآمر الامبريالي والرجعي وعلى الاقدار والقوى الخفية .

اننا وأنصافا لتاريخ أمتنا ومعطيات تقدمها، لا بد من الاعتراف ان ما يسمونه بالرعيل الوطنى الأول ، او ذلك الجيل من القيادات السياسية البورجوازية التي قادت العمل الوطني والقومي فى المراحل الأولى، ومنذ الخروج من العهد العثمانى ودخولا الى مراحل النضال الوطنى ضد الاستعمار الغربى وأنظمة الانتداب، كانت فى العلاقات السياسية التي أقامتها فيما بينها من خلال ترابط مصالحها الطبقية، وفى علاقاتها مع الواقع الشعبي والاجتماعي ومتغيراته ، كانت أكثر انسجاما مع مرحلتها وعصرها من انسجام جيل ثوراتنا وثوريينا الجدد مع عصرهم ومع معطيات تقدم الوعي السياسي لجماهير شعبهم وتقدم العلاقات والقوى الاجتماعية . ذلك انها، وحتى في صيغ التعسف و الاستغلال التي أقامت عليها سياساتها ونظمها، كانت أكثر ديمقراطية (ان صح التعبير)، وأكثر احتكاما لحركة الواقع وإرادات قوى الشعب، كما ان ارادات القوى الشعبية كانت أكثر فعلا فيها . ولقد اقامت صيغا في العمل السياسي وفي الاندماج الوطني لمختلف طوائف الشعب أعطت دفعا الى الامام . وهى ولو انها جسدت دكتاتورية طبقة و قسريتها وإستغلالها، وكانت رخوة في مواقفها الوطنية تجاه الاستعمار، فإنها كانت محكومة بقواعد في العمل الوطنى وفي الارتباط الاجتماعي ، لم تجعل منها سدا فى وجه التقدم، لقد كان طابعها العام المحافظة ولكن الصيغ الدستورية والسياسية التي اقامها نظامها. كانت مدخلا للقوى الشعبية والسياسية المتشكلة في معارضتها ومن خلال التطلع الى التغيير باتجاه المستقبل . ولان تمسك بمهماتها كمهمات ثورية وطنية.

ثم ان ذلك القدر المحدود من الليبرالية السياسية الذي اتاحته نظم البورجوازية التي جاءت للحكم بعد الاستقلال ، ومع كل ما حاولت ان تستعمله من وسائل وأدوات لبسط نفوذها وحماية مصالحها واستغلالها ، فسح مجالا لتشكل قوى سياسية جديدة تناضل للتغيير ، كما أصبحت القطاعات الشعبية بفئاتها الناشطة سياسيا من عمالية وطلابية ذات فعل وتأثير وقامت مراكز لاتخاذ القرار السياسي واتخاذ المواقف في مواجهة السلطة ومعارضتها على الصعيد الجماهيري العام ، كثيرا ما كانت تفرض نفسها على السلطة في سن التشريعات وادخال تبديلات في السلطة والحكم . بل واستطاعت أن تحرك ضد السلطة بعض قطاعات هيمنتها نفسها بما فيها قطاع الجيش وقطاع التعليم ، كما أفسحت المجال لنقل الصراع على السلطة الى مستواه السياسي والاجتماعي ، كصراع طبقات وصراع مصالح واتجاهات سياسية ، ولتقوم معارضة يسارية في اتجاهات أكثر جذرية ، ولتتقدم مفاهيم الديمقراطية الاجتماعية ولترتفع شعارات الاشتراكية ولتأخذ القضية الوطنية ابعادها الصحيحة من حيث كشف روابط الاستغلال والنظام الرأسمالي بالتابعية للامبريالية وأسواقها وسياساتها واحلافها وقروضها.. ويكفي ان نتذكر بهذا الصدد ما كان عليه مسار العمل الوطني التقدمي في سورية منذ نكبة فلسطين الاولى مرورا بمراحل الانقلابات العسكرية التي ما كانت تدوم.

واذا ما وقفنا على سبيل الاستشهاد عند الصورة التي صعدت بها حركة الجماهير عام ١٩٥٤ ، بعد اسقاط الديكتاتورية العسكرية بحركة انقلابية امسك بها تحالف وطني عريض ، وتابعنا شعارات العمل الوطني التي شقت بها الطريق حركة الجماهير وعلى

رأسها تلك التيارات الحزبية الوطنية ، والمهمات التي تقدمت لحملها وصياغتها في مواقف ومطالب محددة . لوجدنا انها كانت تطرح على ارض الواقع مهمات الثورة الوطنية في تداخلها ، وفي ابعادها القومية الوحدوية ، وابعادها الاشتراكية ايضا. فمطالب الحريات السياسية العامة والمطالبة بالاعتراف بمشروعية الاحزاب التقدمية وحرية حركتها وتنظيماتها ونشرها وصحافتها ، كانت تمشي جنبا الى جنب مع مطالب التحرر الاجتماعي والحريات النقابية واستكمال السيادة الوطنية والالتزام بقضايا التحرر القومي على مستوى الوطن العربي ثم أن قضية الديمقراطية لم تعد اشكالا وصيغا شكلية تعطى وتمنح أو مجرد نصوص دستورية وقانونية ، بل أخذت طريقها كعملية نضال تحرري وتحرير لمواقع شعبية وفئات اجتماعية واسعةمن هيمنة قوى الاستغلال والتسلط ومن هيمنة البرجوازية المدنية والريفية الحاكمة ، واخذت تشد الى ساحة العمل الوطني والمشاركة السياسية قطاعات شعبية وفئات اجتماعية كانت مقيدة بروابط التخلف والاستغلال ومعزولة .

فمطالب حرية الاقتراع والغرفة السرية في الانتخابات العامة تقدمت جنبا الى جنب مع مطالب الاصلاح الزراعي ورفع الارهاب الاقطاعي وتغيير قوانين العلاقات الزراعية . كما كانت تتقدم مع النضالات المطلبية للعمال . أما قوى الطلاب والمثقفين التقدميين ، تلك القوى التي كانت تمارس دورها من قبل ، بشكل عام أو من خلال الاحزاب التقدمية ، فلقد أخذت دورا أكبر وأكثر فعالية وفعلا . وان انجاز أية مهمة من تلك المهمات بطابعها الديمقراطى العام، كان يدفع بقوة شعبية جديدة الى الساحة، وليصوغ ذلك التحالف التقدمي العريض بين قوى الفلاحين والعمال والطلاب والمثقفين التقدميين ، أي التحالف الذي ترتكز اليه الثورة الوطنية الديمقراطية، فانتخابات ١٩٥٤، أحدثت خطوة تغيير ديمقراطي ثوري حقيقي في الريف . وادخلت قوى الفلاحين والعمال الزراعيين معترك النضال السياسي لتأخذ دورها في تصفية المواقع السياسية لقيادات الاقطاع في كثير من المناطق . وهكذا فالديمقراطية السياسية أخذت على ارض الواقع وفي حياة جماهير الشعب ارتباطها بالديمقراطية الاجتماعية.

ان زخم ذلك التيار الجماهيري العريض اذا لم يستطع ان يجسد تحالفه فى تغيير مباشر في طبيعة ا لحكم وفي رفع ذلك التحالف للسيطرة على الحكم . فلقد احدث ثغرات وتغييرات فى النظام جعلته مفتوحا للارادة الشعبية، وأصبح الحكم محاصرا بحركة الجماهير بحيث فرضت عليه مواقفها ضد الاحلاف وضد الامبريالية وقواعدها العسكرية وضد امتداداتها الاقتصادية، بل فرضت عليه اول انفتاح باتجاه دول المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي.

ان قضية الوحدة العربية كانت دائما قائمة في وجدان الشعب العربى السوري وامانيه وتطلعاته، ولكنها ومن خلال تلك التغييرات الديمقراطية والتقدمية، أخذت صيغة دفع جماهيرى عام في اتجاهها، بعد ان اخذت قضية الوحدة ارتباطها المباشر بقضية التحرر الوطني والتحرر السياسي والاجتماعى ، وكان الدفع بالضرورة باتجاه مصر عبد الناصر.

انها حركة الواقع وهو يتغير ويتقدم ، ومن حركة هذا الواقع، وعلى المستوى الشعبى العام ، اخذت الثورة طريقها الوطني الديمقراطي ، وأخذت تمتلىء بمضامينها ومهماتها ، ولو قارنا بين تلك المؤشرات التي اعطتها الحركة الشعبية في سورية منذ عام ١٩٥٤ والى عام ١٩٦٣ ، وقارناها بالوضع الراهن لتلك الحركة، لعرفنا مقدار الارتداد، و الضياع السائد برهان على ما يفعله التحول عن ذلك المسار الوطني الديمقراطى . لو اخذنا أي فئة من الفئات الاجتماعية التي كانت تصعد وتتقدم في تلك الفترة وقارنا ما كان لها من فعل وما آلت اليه لوضعنا يدنا على معايير هذا التراجع . فأين اليوم حركة الفلاحين، واين قوة العمال وفعلها، بل أين قوة طلاب الجامعة وما كان لها من فعل مباشر في حركة الاحداث، انها اليوم في استلاب شبه كامل ، تتوازع

غالبيتها قوى الاجهزة أو الاتجاهات العدمية المقلدة لمثيلاتها في الغرب أو الهروب الى العصبية الطائفية والتصوف انه لتراجع فى المسار الديمقراطي ، اذا كان لنظام الاستبداد المطلق فعله الاول فيه، فهو تعبير ايضا عن قصور التنظيمات السياسية الوطنية التقدمية التي تصدت لقيادة تيار تلك الحركة الشعبية.

لقد كان لتلك التنظيمات السياسية او الاحزاب فعلها في بلورة ذلك التيار ولكنه كان اوسع منها بكثير، وفي النهاية اصبح أمامها وهو الدافع لها . فتلك الاحزاب التقدمية من ماركسية أو بعثية أو وطنية وحدوية، والتي تقدمت على رأس ذلك التيار الشعبي ، كان لها برامجها المتعددة وطموحاتها الخاصة ، ولكن حركة الجماهير اخذت تطرح عليها مهمات برنامج مشترك من خلال مطالبها وشعاراتها سيما وان تلك الاحزاب وبالاحرى التيارات السياسية ، كانت تتوجه الى تلك الفئات والطبقات الاجتماعية الصاعدة ذاتها وتتقدم لتمثيلها . ومن خلال ذلك ، فإن التقدم الديمقراطي العام لحركة الجماهير هذه ولوعيها السياسي والاجتماعي ولنزوعها القومي الوحدوي ، فرض شيئا فشيئا تقاربا بين شعارات تلك الفئات المنظمة والاحزاب وبين مقولاتها الايديولوجية ، ولكن التشكل البرجوازي الصغير والانتهازي ايضا والمستعجل في الوصول ، لكثير من قيادات تلك الاحزاب ، ابعدها عن التمسك بصورة جذرية بذلك الخط الديمقراطي والشعبي في التقدم ، وعن استيعاب حركة هذا الواقع الاجتماعي وهو يتغير ويتبلور عن صيغ جديدة. بحيث بقيت بايديولوجيتها العامة متخلفة عن ان تعطيه وضوحا ودفعا باتجاه المستقبل ، وحل بينها الصراع والتناحر على الاستيلاء من فوق على حركة الجماهير ، وتوجهت باهتمامها وتحالفاتها الى قوى التغيير الجاهزة في الجيش وأدوات السلطة .

ان نقائص تكوينها الذاتي وضعف التحامها العضوي بحركة الجماهير ، وبالتالي عدم توجهها الديمقراطي ، ونزوعها السلطوي ، جعلها تفترق استراتيجيا بدلا من أن تتحالف . وعجزت عن أن تقيم فيما بينها حوارا جديا حول المهمات التي تطرحها حركة الواقع وحركة الجماهير ، الا تحالفات مرحلية وأنية عابرة . ولذا فإنها عندما كانت تتقدم معا ، على توافق مع الحركة الشعبية وتمسك بزمام مبادرات في التغيير أو في انجاز مهمات وطنية وقومية ، سياسية واجتماعية ، فلقد كان يعوزها القدرة على الاستمرار في الدفع بها الى الامام ، بل وأن طموحاتها السلطوية المستعجلة وفوقيتها بالنسبة لحركة الجماهير ، أخذا يحولان أطرافا كثيرة منها الى أدوات بيد الهيمنات السلطوية الجديدة المتشكلة ، لتقلب فتؤدي دورا سلبيا ضد القوى الاخرى بل وضد الشعب وحرياته وضد الجماهير الكادحة التي تدعي تمثيلها ، وهكذا فإنها أعطت في النهاية ومن داخلها رصيدا لقوى الاستبداد بل رصيدا لقوى الثورة المضادة .

فالقصور الاساسي في تركيب تلك القوى أو الاحزاب التقدمية ، كان قصورا ديمقراطيا ، سواء من الناحية الايديولوجية ، أو من ناحية المواقف التي تتخذها أو في التعامل مع واقع التخلف . ففكرها الاشتراكي ومقولاتها عن الاشتراكية العلمية لن تكن تأخذ عندها ارتباطها بلحمتها الديمقراطية كمقدمة لا بد منها وطريق ، وتمسكها بالمطالب الديمقراطية والحريات كانت تقتصر على مواقفها وهي في صف المعارضة وكانت تتجاوزها وتتجاوز عنها عندما تكون مشاركة في السلطة أو مؤيدة لها ، وهذا الطابع المتردد والمتناقض كان طابع مواقفها من مجمل القضايا التي تطرحها الثورة الديمقراطية . ثم ان هذا القصور الديمقراطي هو الذي اضعف التحامها بحركة الجماهير وتأثيرها المتواصل فيها ،وهو الذي جعل فصائل منها ، مطية للنظم العسكرية والاوتوقراطية – كما دفعت تشكيلاتها في صيغة – " حزب السلطة " الى هيمنة البيروقراطية الجديدة ، بديل سيادة الشعب ،

وهي التي ساعدت على نقل مركز القرار السياسي من القوى والفئات الاجتماعية والطبقية واحزابها ، الى الدكتاتوريات البيروقراطية والفردية ، هذا بالنسبة لمن سار منها مع الركب السلطوي ، أي للشرائح الانتهازية من تلك البرجوازيات الصغيرة ، أما من انحسر منها عن ذلك المسار ، أو من ظل منها يمسك بالخط الوطني التقدمي على المستوى الشعبي ليقف في المعارضة . فإن تلك التحولات في القوى ، وكذلك التحولات الاستبدادية والسلطوية الرهيبة ، وتشكل تلك الوسائل والادوات في الهيمنة الجماعية التي تمسك بها هذه الانظمة من الاستبداد المشرقي ، قد حول تلك الفصائل الوطنية التقدمية المتبقية الى قوى محاصرة ومضيق عليها حتى الخناق ، ليتناوبها التنكيل والاعتقال ، وليفرض عليها أن تبقى متناثرة وقوى هامشية لا تقوى على التأثير والفعل في حركة الواقع وحركة الجماهير فكيف على الثورة والتغيير.

أن حركة الثورة المضادة تبدو وكأنها ربحت الجولة التي خاضتها منذ بداية السبعينات حتى اليوم ، وأوقفت مشروع ثورة الأمة في التقدم على الطريق الوطني الديمقراطي الوحدوي ذو التطلعات الاشتراكية ، لتحتل مواقع السلطة والسيطرة هذه الكيانات الاستبدادية الشاذة للطبقة الرأسمالية الجديدة ، وهي رأسمالية تابعة ومتخلفة ولا وطنية ، وليبدو وكأنه لم يبق في الساحة في مقابلها ، إلا تلك الموجة من الرجوع الى مواقع العصبيات الطائفية والا التعصب الديني ، ولكن هذا التشكل الملفق والشاذ لنظم الاستبداد والاستغلال يحمل في تكونه تناقضاته القاتلة ، والرجعية أيا ما انتعشت كرد فعل وتحركت ، فهي عاجزة عن أن تقدم طريقا أو مخرجا . وبرغم هذه الصيرة القائمة التي يقدمها جمود الواقع ، فإن نداء بالديمقراطية وبتجديد النضال الديمقراطي ، يصعد من اعمال هذا الواقع ، ومن اعماق جماهير الشعب والطبقات الكادحة والعاملة بفئاتها وقواعدها الاجتماعية المتلفة ، ومن البقية الباقية من القوى والاحزاب السياسية التي ما زالت صامدة في الساحة وممسكة بخط التقدم . وهذه القوى ، وايا ما كان الحصار من حولها ، فإنها تجد نفسها مطالبة بأن تنفتح على بعضها وأن تنفتح بروح ديمقراطية جديدة على حركة الجماهير لتتعزز بتلك الحركة ولتقوى على بناء تلاحمها الوطني ووحدة نضالها واستكشاف طريقها الى التقدم والى التغيير .

فإذا كان هذا الواقع (الذي تواجهه يطرح مسألة الديمقراطية بشكل قاطع ولا بديل عنه لشق طريق النضال وتجديد مسار التقدم ، واذا كانت المسألة الديمقراطية هي الموضوع الأول لحوارنا فإن الواقع العربي في طابعه العام وفي المسار الذي تأخذه تحولات نظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بل والثقافية ايضا والايديولوجية ، يعود ليطرح علينا من جديد ، وعلى جميع العناصر والقوى الوطنية الديمقراطية ، جميع مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بكل تلازمها وتداخلها ، كما وأن تجربة الصعود في حركة تقدم الانحسار والارتداد التي نعيشها ، تؤكدان معا التصميم على المسار الديمقراطي طريقا وغاية ، فمنه المنطلق ، وعليه يكون الاستمرار لتحقيق الاهداف ، المرحلية منها والبعيدة .

خاتمة

لقد كان من الصعب ان نحيط بهذه المسألة، أي مسألة إلديمقراطية كهدف أساسي من أهداف النضال العربي لا بد أن يتقدم على غيره من الاهداف وكطريق أيضا لبلوغ الاهداف ، من جميع جوانبها فى هذا البحث. فالديمقراطية كتجسيد للحرية السياسية والحرية الاجتماعية، وكنظام يساعد على تفتح حرية الفرد في اطار تحرر المجتمع وتقدمه، هو نظام مستقبلي وليس تكرارا

لصورة تحققت فى الماضي. وان العمل على توضيح مقومات هذا المسار الديمقراطى والزاماته ، هو الهدف المباشر الذي ندعو للاسهام في التفكير به وفى النضال من أجله.

وان هذا البحث الاولي عن الثورة الوطنية الديمقراطية ومهماتها، وعن مكانها فى اطار الفكر الثوري العالمي ومعطياته الانسانية، الذي نقدمه كمداخل ليس بحثا مشتركا أو متفقا عليه بين المشاركين او المدعوين للمشاركة فيه، بل هو محاولة أولية لفتح باب الحوار وتحريضه، ولتحديد اطار عام للارض الفكرية والسياسية التي ندير عليها حوارنا وللمسائل الاساسية المطروحة علينا وعلى جميع الملتزمين بقضية تحرر الامة العربية وتقدمها ووحدتها . أولئك الذين يعذبهم واقع الضياع والتبعثر والعجز الذي تتعثر به حركة التقدم العربى في مرحلتها الراهنة ويجدون انفسهم مطالبين بالعمل المشترك لايجاد مخرج من هذا الضياع والتعثر.

فعدا الالتزام المشترك بقضيه التحرر الانساني والتقدم ، وعدا الالتزام المشترك بقضية الامة العربية وأهدافها، وانها قضية ثورة ولا تتحقق أهدافها الا بمنهج ثوري وتغيير ثوري ، هناك مبدأ أساسي وقناعة مشتركة يشداننا ويؤلفان بيننا مند البداية، ويجدان تعبيرهما في أن الديمقراطية غاية لنا وطريق . وأن الوحدة فيما بيننا، وعلى أي مستوى من المستويات الفكرية والسياسية والنضالية، اذا ما كنا ننشد من خلال الحوار الوصول الى صيغة في التلاقى والوحدة، فهي صيغة لا بد أن تحمل أيضا قبول التنوع والتعدد في اطارها. وننطلق جميعا من ان الحرية هى فى المعرفة أولا، وان السياسة هي تعامل مع حركة الواقع وحركة التاريخ، لا دونهما ولا فوقهما. ويقول جميعا بذلك المبدأ الديمقراطي الاول وهو العقلانية فى السياسة، أي بتخاطب العقول وبقدرة العقل الانساني على التصدي للمسائل التي تطرحها العلاقات بين البشر ومصالحهم وصراعاتهم وعلى ايجاد حلول لها وسن التشريعات الناظمة لتلك العلاقات وتوجيه بناء الدولة والمجتمع.

فما كان المقصد من هذا البحث اذن الا التأكيد على خط عام، لمواصلة الحوار والدفع به نحو أهدافه، ولذا فقد جاء طرحا للعديد من المسائل أكثر من ان يحمل اجابات محددة عليها، واذا ما قدم اجابات حول بعض الامور فما ذلك الا محاولة، وهي مطروحة للنقاش والنقد، كما وانها قابلة للمراجعة على ضوء ما يقدمه الاخرون من معطيات جديدة .

ومن هذا المنطلق يأخذ ذلك العنوان الذى اخترناه لهذا فهو لا يتو قف عند التعبير عن موضوعات وقناعات تمت صياغتها مسبقا بين عناصر أو فئات تنطلق منها للتبشير الايديولوجي والسياسي ، بل هو دعوة لكل من يعذبهم واقع الضياع والظلم والاستغلال الذي نعيشه ، وكل من يفهم مسألة تقدم أمتهم وتحررها، للبحث عن خط ناظم فكري واستراتيجى للخروج من هذا الواقع .

اننا جميعا، على تعددنا وتنوعنا الدي فرضه التاريخ السياسي والفكري لكل فرد منا أو فئة، وقبلنا استمراريته كواقع، نعيش أزمة.

كلنا يواجهها في داخله تمزقا ومن حوله تشتتا وضياعا، كما يواجه شتى أنواع الارهاب الفكري والسياسي من القوى المتسلطة والمهيمنة، يضاف له كل ما يعوم على السطح من انتهاز وتضليل . وكثيرون أولئك الذين هربوا بمثلهم وأخلاقياتهم من هذا الواقع الى العزوف أو الى أبراج الانتظار، والتأمل أو قالوا بالقنوط واللاجدوى . وغيرهم هرب بثوريته الى الفوضوية والتحريض الفوضوي أو الى مواجهة أرهاب الاستبداد السلطوي بحركات أرهاب مضاد وقاصر عن التغيير، أو الى مواجهة عصبيات الهيمنة

السلطوية بردود اخرى من العصبية والتعصب توغل في الضياع ولا تؤدي الى غاية . ونريدها محاولة جدية ودؤوبة لجمع شتات القوىالباقية على تمسكها بوجودها الفاعل وعلى تشبثها بالاستمرار على طريق العمل والنضال ، والتي تؤمن أن طريق الثورة العربية طريق صعب وطويل ، وان الازمة الراهنة التي تمر بها حركة التقدم العربي هي أزمة تعثر لا مرحلة احتضار، ونريدها محاولة للتصدي لهذه الازمة بكل معطياتها، وان نقدم الامل وندعو العازفين للخروج عن عزوفهم ، لنعمل بجهد مشترك على وعي هذه الازمة التي تمر بها امتنا واستيعابها والتعبير عنها، كل فى البداية على طريقته، ولكن هدفنا الجماعي يبقى ولا شك، في الدفع على طريق الوصول الى تصور مشترك للخروج من الازمة، عبر الحوار والنقد المتعدد الجوانب لمعطيات هذا الواقع ، فى سبيل استخلاص مقومات استراتيجية مشتركة تلتقي عليها ، وتكون هي المقدمة لصياغة نضال مشترك وللدفع على طريق تلاحم القوى ، والتوجه الى اقامة تحالف وطني ديمقراطي عريض مرتكزه الاول الاستناد الى قاعدة ديمقراطية للاندماج الوطني نتقدم منها على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكي ، في النضال والتغيير وفي البناء والتنظيم . فمن البديهى أذن، القول أن مقصدنا الذي تنطوى عليه مبادؤنا جميعا وقناعاتنا وتطلعاتنا، هو الاسهام في الدفع بحركة التغير الثوري التي لا بد ان يتفجر عنها المجتمع العربي للخروج من هذا الواقع ، واقع التمزق والتجزئة والضياع ، واقع التأخر وتسلط قوى الاستغلال والاستبداد والفساد، لتحقق جماهير الامة بارادة جماعية ثورتها وتمسك بزمام مبادرتها التاريخية ، ولتحقق بالديمقراطية تحررها ووحدتها و انسانيتها .

ولنا ان نعتبر الحوار الديمقراطي جزيرة صغيرة نريد ان نلتقي عليها- خروجا بأفكارنا ومحاوراتنا من الغرف الضيقة والأطر المحدودة والخاصة- لتوضع على محك الواقع وتتصدى بالصراحة والوضوح، ليكون وضوحها هذا وديمقراطيتها وتوجهها العام، سياج حمايتها . ان هذا المنبر الضيق أو الجزيرة الصغيرة، هي المتاحة لنا في وسط ذلك الخضم الدعائى والاعلامى الواسع الذي تملكه أو تغذيه قوى التسلط المهيمنة في الوطن العربي، وبودنا أن نقوى على حمايتها، لا باقامة أسوار من العزلة والكتمان من حولها، وانما بفتحها لمختلف التيارات الوطنية الديمقراطية، وان يتقدم منها بصراحة التزاماتنا وما نريد، فليس لدينا ما نحرص على اخفائه وآتمانه، وليس الا الوضوح طريقا الى الحقيقة.

ان حرية " الكلمة المكتوبة " والالتزام بها وحمل مسؤولية هذا الالتزام، هو مطلبنا الديمقراطي الاول وهو نقطة البداية في ممارستنا لهده الديمقراطية، ونريد لهذا المنبر ان يقوى ويتقوى ليحمل حرية الكلمة وحرية الالتزام . انه ليس منبر حزب أو جبهة احزاب ، ولا ينحصر لتيار ايديولوجي واحد، وانما نريده مفتوحا لكل من يريد الاسهام في هذا الحوار، ومن خلال التزام مشترك واحد ، وهو ان الديمقراطية وحرية التعبير والمعتقد والقبول بالتنوع والتعدد في اطار التوجه الوطني ، الديمقراطي العام، هو مبدأ هذا الحوار وطريقه، ويبقى هدفه الكبير تحريك ارادة تغيير واقع الضياع الذي نرزح تحت أعبائه، وتحريض حركة الوعي الوطني والقومي والوعى الانساني التحرري على المستوى الشعبي العام، هذا مع طموحنا الى ان يكون هذا المنبر الى جانب ما يتوفر من وسائل آخرى للتعبير والحوار، منطلق بداية لبلورة صيغة علاقات مشتركة ونضال مشترك.

اننا لن نقول لاحد اترك حزبك او مجموعتك وأهجر ما لديك من قناعات فكرية وايديولوجية وتعال الينا والى قناعاتنا الجامدة ، بل نقول للجميع ان المطلوب ان نبلور معا القناعات المشتركة وان نعممها لتكون خطا ناظما لحركة عملنا وتقدمنا جميعا .

لقد قال ذات مرة الثورى المقاتل شي غيفارا: ان معطيات ثورة تكون " كما هى عليه حيث توقفت هذه الثورة "، ولقد كان لنا بدايات ثورة عربية وتوقفت، والحكم عليها انها توقفت ومن حيث توقفت. وكل من وضع امله في هذه الثورة، او اسهم فيها بشكل او باخر، مطالب بالمراجعة وبنقد متعمق لنفسه ومساره، بل وللقناعات التي شكلها كمصادر كان يحكم من خلالها على الواقع والاحداث والاخرين . مثل هذه المراجعة النقدية مطلوبة، من كل مفكر ومن كل حركة او حزب ، وبدونها لايستطيع احدنا الوصول الى موقف صحيح في تقييم هذا الواقع والتصدي له، فهو واقع قد شاركنا، ولو بتصوراتنا ونقائصنا وعدم بعد نظرنا ونظرتنا على الأقل ، في ضعفه. وتلك مسألة لا بد منها للامساك من جديد ببداية صحيحة.

وبعدها ومنها، يمكن ان نقول انا نريد الاسهام مع الاخرين، ومن خلال معاناة التجربة واستيعابها، في استكشاف طريقنا الى التقدم، والى التعامل مع روح العصر وما وصل اليه نضج الوعي الانساني لقضايا التحرر والتقدم، ونريد استكشاف المقومات النظرية والعملية للخط الاستراتيجي العام الناظم لحركة قوانا الوطنية ونضالها ضد التخلف والتجزئة وضد الإستغلال والظلم، والذي يرسم مسارا للتحرر ومسارا نحو الاهداف الكبرى .

وليس المطلوب في النهاية ان نصل من الحوار الى صياغة نظرية فلسفية شمولية، او استخلاص ايديولوجية عامة واحدة تتقدم بقناعاتها امام الجميع، فذلك جهد حضاري ما زال فوق مطامحنا وفوق معطيات واقعنا. فكل مطمحنا الان ان نصل الى صياغة استراتيجية عمل وطنى بعيدة المدى، يمكن ان تصب فيها تيارات فلسفية وايديولوجيات متعددة تلتقي على اهداف وطنية وقومية وعالمية مشتركة، وعلى تصور مشترك لبلوغ تلك الاهداف ، وتقبل بالتفاعل مع بعضها والتعامل ديمقراطيا، لا بمحاولات الهيمنة والاحتواء ولا بالارهاب الفكري وفرض القوالب والمقولات الجاهزة لدى هذا الطرف او ذاك، ويبقى الحكم بينها والحكم عليها في النهاية- تقدم الوعى السياسي العام وتقدم حركة الجماهير في اندماجها الوطني وصعود مشاركتها وما يمكن ان تعطى من دفع فى هذا الاتجاه او ذاك، أي ما تفرضه حركة الواقع المتغبر وهو يتغير ويتقدم.

ان مسألة النظرية كناظم للعمل أو دليل ، أو كايديولوجية تأخذ بها ايمانا أو قناعة عقلانية قاعدة جماهيرية أو فئة اجتماعية أو حزب ، مسألة مطروحة للحوار ايضا . فليس المطلوب تجميد هذا الجهد النظري بل تحريضه وتنميته ، وليس المطلوب وضع الايديولوجيات والنظريات على الرف والمجيء الى التجريبية والواقعية ،بل العكس. ان المطلوب من الحزب السياسي أن تكون له ايديولوجيته الواضحة ، بل أن الحزب السياسي مازال مطلوبا منه ، وهو المجال ، لصياغة هذه الايديولوجية ،وبلورة قناعات مشتركة بين أفراده ومنهج تفكير وعمل . وليس المطلوب من المفكرين الاستغناء عن الجهد الدؤوب لتكوين فلسفة لهم في الحياة وفي العمل ، بل أن مثل هذا الجهد انحناء كبير ولا بد منه للتقدم . ولكن ما أردنا التأكيد عليه هو أن ليس هناك بعد من شيء جاهز ومأخوذ به على وجه التعميم، وكل ما يأتى من هذا المصدر أو ذاك يبقى اضاءات على الطريق . وقناعتنا تذهب اليوم الى ان حدود الإلزام الفكري يجب ان تقف عند قواعد العمل الاستراتيجي ومضامين اهدافه و صيغ التحرك المشترك نحو تحقيقها . فالنظرية في النهاية يجب ان يعطيها الواقع وان تكون مطابقة لحاجاته وان تتفاعل معه.

ونعود لنقول ان التعصب الإيديولوجى وعدم التلاقي على المبدأ الديمقراطي، كان عاملا من عوامل التصادم والتبعثر ، وقطع طريق اللقاء الاستراتيجي على الافراد والقوى التي كان من مصلحتها ومصلحة تقدم الأمة أن تلتقي . وان النزاعات الايديولوجية التي تختفي وراءها، مصالح فئوية وسلطوية أو تعبر عن قصور في الوعي والتقدم ، وبخاصة تلك التي اخذت صيغا من التعصب

المذهبي الذي يحاول فرض صيغه الجاهزة على الواقع ويحاول فرض هيمنته بالارهاب الفكري او بقسر الوسائل السلطوية أو بتحريض العصبيات المتخلفة ، كل ذلك لعب دورا معطلا وسلبيا وقدم اضافات جديدة لواقع الضياع واستلاب حرية الانسان واعطى رصيدا لقوى الرجعية ولايديولوجياتها المتوجهة الى الوراء وجمود التخلف ، لا الى المستقبل وتمثل تقدم معطيات العصر.

ونستشهد بهذا المعرض بالكلمة التي اطلقها المفكر التقدمى الراحل ياسين الحافظ في مقدمة كتابه " اللاعقلانية فى السياسة " حين قال " هل كان ممكنا لروسيا أو الصين او الفيتنام ان تتقدم لو ان انتليجنسياتها كانت رجعية ؟ " . وجاء في مكان اخر من ذلك الكتاب : " من الممكن للإشتراكي، فقط الإشتراكي الذي انجز بلده ثورة ديمقراطية برجوازية ، ان ينتقد الديمقراطية البورجوازية، ان يهاجمها، ان يهاجم الدور الذي تلعبه البورجوازيات الاحتكارية فى افساد وتشويه الديمقراطية،ان يدعو الى تجاوزها... اما الاشتراكي الذي لم يصنع بلده ثورة ديمقراطية ، فان نقده للديمقراطية يكون اما غبيا او ماكرا. ذلك لانه يدين منظومة ما يزال بلده من زاوية التطور التاريخي دونها بمراحل . وبالتالي فان الإشتراكية التي يطمح الى بنائها ، إذا افتقدت الى قاعدة ديمقراطية صلبة، فلن تعود إشتراكية بل " تأخرية " . ذلك لان الإشتراكية عندما تبنى على ارض وسطوية لا يعود يجمعها نسب بالإشتراكية في صورتها الحقة الأصيلة . ذلك لان الإشتراكية هي في الاصل، فرع من الديمقراطية والتحقيق الامثل والاكمل لها . ان اشتراكي البلدان المتخلفة، اذا كان أمينا حقا للاشتراكية، لا يمكنه الا أن يثمن الانجاز البورجوازي الديمقراطي ، وان كان عليه، وهو الذي يناضل في عصر الإمبريالية، أن يناضل لتجاوزه ، تجاوزه بالمعنى الهيكلى، اي أن يحققه ويتخطاه في آن.

في البلدان التي حققت ثورة ديمقراطية بورجوازية، وبالتالي فى البلدان التي تلعب فيها الارادة القومية دورا حاسما، ثمة واقعة جلية : جماع الرأى العام، اي الرأي العام فى الحالة التي تتقاطع مصالح الطبقات، اقوى من الحكومات . اما في البلدان التي لم تشهد ثورة ديمقراطية، وبالتالى البلدان التي تعيش مرحلة قبل القومية، رغم آل تغن بالقومية ، فالحكم فيها اقوى من الرأى العام ... "

ان مسألة الديمقراطية كانت هى المسألة الكبرى التى وقف عندها ياسين الحافظ ، وهى المسألة التى يتوجه اليها من خلال معاناة واقعنا العربى الراهن الكثير من المفكرين التقدميين الملتزمين في ارجاء الوطن العربى، وهي المسأله التى يتوجه اليها ويبدأ منها حوارنا ، لتكون الديمقراطية طريقا لنا وغاية.

لقد بدأت من واقع الضياع واستلاب الحرية كما واجهه الفكر الديمقراطى او الفكر الثورى العالمى، ووقفت عند الضياع الذى تعيشه حركة التقدم العربى وضرورة التصدي له والخروج منه. ذلك الضياع الذى تأتي اليوم لتدفعبه الى حدوده القصوى ، القوى المضادة للثورة التى صعدتالى السلطة وما زالت تهيمن . ان هذا الضياع يمكن انيطول ويمتد ، وان صراع المتناقضات يمكن ان يظل يدور في دوامة العجز ما لم يكتشف طريقا للتجاوز ومخرجا، ولكن طريق الضياع يمكن ان يقصر، ايضا وان يتفجر الصراع عن حركة تقرره . ذلك كله مرهون بوعي الرجال وهممهم، الرجال الذين يصنعون معا حركة التقدم، ويلتزمون معا بقضية امتهم . وفي النهاية ليس امامنا من طريق نختاره الا الطريق الذي تعترضه حركة الواقع نفسه، واقع حياة امتنا وما يطالب به.

أنه لا حل لمتناقضات الصراع الطبقى ولواقع الظلم والاستغلال في النهاية الا الحل الاشتراكي . وأنه لا حل أولا وأخيرا لضياع الامة وتأخرها وتمزقها شيعا وطوائف وعشائر واقليميات الا طريق الاندماج الوطني والوحدة القومية . والمطلوب ان تتجسد

الاهداف فى الواقع و حرآته، اى في مسيرة تغيير الواقع . وفي هذا آله يبقى طريق الديمقراطية ولا غيره هو الشرط والضمان ، وهو الذي يعطى للاهداف منحاها ويجعل منها غايات يناضل البشر فعلا وجماعة لتحقيقها . وهي التي تعطي للأهداف معناها الانساني وقيمتها . فالاشتراكية ليست مطلوبة لنزع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بل نزع تلك الملكية في سبيل حرية البشر وتقدمهم . والوحدة العربية ليست مطلوبة لامجاد شخص أو حزب أو طائفة بل لاعطاء الاطار الحقيقي للاندماج الوطني ولوجود الأمة ولتفتح انسانيتها ولتكون لأبنائها الحرية والكرامة .

والثورة الوطنية الديمقراطية التي ننشد ليست مثل السيل الذي يجرف ما يجرف فجأة ويمضي ، بل مثل النهر العظيم تتعدد ينابيعه والروافد تأتي كثيرة ، ليفيض على الشطآن زرعا وخصبا ، ويمضي الى مصبه في بحر الانسانية الواسع .

جمال الأتاسي

ايلول ١٩٧٩